



جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاد المال والأعمال

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية
العراقية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧).

**The Impact of Macroeconomic Variables on the Financial
Performance of Iraqi Commercial Banks for the Period
(١٩٩٠-٢٠١٧).**

إعداد الطالب
عبطان فضيل عبطان الكبيسي

١٧٢٠٥٠٧٠٢٧

إشراف الاستاذ الدكتور
ابراهيم محمد البطانية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٩/٢٠١٨

تفويض

أنا الطالب عبطان فضيل عبطان الكبيسي افوض جامعة آل البيت بتزويد نسخة من رسالتي الى المكاتب او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٩/٧/١٨

أقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها

الطالب: عبطان فضيل عبطان الكببسي الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٧٠٢٧

تخصص: اقتصاد المال والاعمال كلية: الاقتصاد والعلوم الادارية

اعلن بانني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧).

وذلك بما ينسجم مع الامانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما اني اعلن بان رسالتي غير منقولة او مستله من رسائل او اطاريح او كتب او ابحاث او اي منشورات علمية تم نشرها او تخزينها في اي وسيلة اعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني اتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون ان يكون لي الحق في التظلم او الاعتراض او الطعن باي صورة كانت في القرار الصادر من مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع: التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية
للفترة (1990-2017).

The Impact of Macroeconomic Variables on the Financial
Performance of Iraqi Commercial Banks for the Period (1990-2017).

وأجيزت بتاريخ: 2019/7/18م

اعداد

عبدان فضيل عبدان الكببسي

اشراف الاستاذ الدكتور

ابراهيم محمد البطانية

التوقيع

.....

.....

.....

اعضاء لجنة المناقشة

د. ابراهيم محمد البطانية

د. حسين علي زيود

د. عمر ياسين خضيرات

(مشرفاً ورئيساً)

(عضواً)

(عضواً/خارجياً)

الإهداء

" هذا لمن كان والدته قد توفى "

الى حكمتيوعلمي

الى ادبيوحلمي

الى طريقي....المستقيم

الى طريق....الهداية

الى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

امي الغالية

الى سندي وقوتي وملادي بعد الله

الى من اثروني على انفسهم

الى من اظهروا الي ما هو اجمل من الحياة

اخوتي واخواتي

الى من جعلهم الله اخوتي بالله ومن احببتهم بالله

اصدقائي

الى من اتمنى ان تبقى صورهم ...في عيوني

استاذتي

الباحث

شكر وتقدير

ان الحمد لله نحمد سبحانه حمدا يليق بجلاله وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه افضل الصلاة واتم التسليم

وبعد أن منّ الله عليّ إنجاز هذه الرسالة، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للاستاذ الدكتور (ابراهيم البطانية) لتفضله قبول الإشراف على رسالتي، ولما تكبده من عناء القراءة وما أبداه من ملاحظات رصينة وتوجيهات علمية سديدة ونصائح قيمة فكان لعلمة الفياض وتوجيهه البناء وروحه الطيبة وخلقه الكريم كان له الاثر الكبير في انجاز هذه الرسالة، وأدين له بالفضل من بعد الله على ما منحني من وقت ومساعدة لا تقدر بثمن لتظهر الرسالة على أحسن صورة جزاه الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكرموا وتفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة. ويوجب بالاعتراف بالفضل ان اشكر اساتذتي الاكارم في قسم الاقتصاد المال والاعمال الذين كان لهم الفضل في انجاز هذه الدراسة. كما اتوجه بالشكر والعرفان الى جامعة آل البيت التي احتضنتنا في غربتنا وقدمت الكثير لنا.

..... والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين

الباحث

قائمة المحتويات

٢	تفويض
٣	اقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها
٥	الإهداء
٦	شكر وتقدير
٧	قائمة المحتويات
٩	قائمة الجداول
٩	قائمة الأشكال
١٠	الملخص
١١	Abstract
١٢	الفصل الاول الاطار العام
١٢	١-١ المقدمة:
١٢	٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها:
١٣	٣-١ أهمية الدراسة:
١٣	٤-١ أهداف الدراسة:
١٣	٥-١ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:
١٥	الفصل الثاني الاطار النظري والدراسات السابقة
١٥	تمهيد
١٥	١-٢ المتغيرات الاقتصادية الكلية
٢٧	٢-٢ الأداء المالي
٣١	٣-٢ الدراسات السابقة
٤٢	الفصل الثالث التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
٤٢	١-٣ المقدمة
٤٢	٢-٣ تطور الأداء المالي للمصارف العراقية متمثلاً بالعائد على الموجودات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)
٤٤	٣-٣ تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)
٥٢	الفصل الرابع التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
٥٢	١-٤ تمهيد
٥٢	٢-٤ مصادر جمع البيانات:
٥٢	٣-٤ الاختبارات المستخدمة:
٥٨	٤-٤ نموذج الدراسة:
٥٨	٥-٤ فرضيات الدراسة:

٥٩	٦-٤ مناقشة النتائج
٦١	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٦١	١-٥ النتائج:
٦٢	٢-٥ التوصيات:
٦٣	قائمة المصادر والمراجع
٦٣	أولاً: المراجع العربية
٦٦	ثانياً: المراجع الأجنبية

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٤٣	الأداء المالي متمثلاً بالعائد على الموجودات خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	١
٤٦	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	٢
٤٩	التضخم في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	٣
٥١	سعر الفائدة الحقيقي في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	٤
٦٠	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	٥
٦٠	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٦
٦١	نتائج اختبار تجانس التباين	٧
٦٢	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	٨
٦٣	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	٩
٦٤	اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة	١٠
٦٧	نتائج الانحدار	١١

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٤٥	معدل التغير في العائد على الموجودات خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	١
٤٨	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	٢
٥٠	معدل التغير في التضخم في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	٣
٥٤	معدل التغير في سعر الفائدة الحقيقي في العراق خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٠)	٤

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧).

إعداد الطالب

عبطان فضيل عبطان الكبسي

إشراف الاستاذ الدكتور

ابراهيم محمد البطانية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة الحقيقي) على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للتحليل والقياس، وأظهرت النتائج أن هناك تأثير سلبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية، وعدم وجود تأثير معنوي لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية مُقاسًا بالعائد على الموجودات حيث بلغت قيمته الاحتمالية ٠.٧٦، وأوضحت الدراسة أن ٤١% من التغيرات في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مُقاسًا بالعائد على الموجودات في العراق تعود إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي، وتوصي الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على المصارف تقدير عوائدها مسبقًا لتجنب الآثار السلبية للتضخم، والالتزام بسعر الفائدة الذي تحدده السلطة النقدية، بالإضافة إلى وضع أنظمة لتقييم الاداء المالي للمصارف العراقية يكون أكثر تطورًا ودقة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، العائد على الموجودات، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الفائدة.

The Impact of Macroeconomic Variables on the Financial Performance of Iraqi Commercial Banks for the Period

(١٩٩٠-٢٠١٧).

Prepared by

Abttan Fadheel Abttan Al – Kubaisi

Supervisor

prof. Ibrahim Bataniah

Abstract

The study aimed to measure the impact of some macroeconomic variables (Gross Domestic Product (GDP), inflation and real interest rate) on the financial performance of the Iraqi banks during the period ١٩٩٠-٢٠١٧. The study used the multiple regression model for analysis and measurement. The results showed that there is a negative impact up the real GDP and inflation on the financial performance of commercial banks and the absence of a significant impact on the real interest rate on the financial performance of commercial banks as measured by return on assets with a value of ٠.٧٦. ٤١% of the changes in the financial performance of Iraqi commercial banks as are due to real GDP, inflation rate and real interest rate. The study recommends several recommendations, the most important of which is that banks should estimate their returns in advance in order to avoid the negative impacts of inflation, to adhere to the interest rate set by the monetary authority, and to develop a more sophisticated and accurate financial performance assessment system for Iraqi banks.

Keywords: financial performance, return on assets, GDP, inflation, interest rate

الفصل الاول

الاطار العام

١-١ المقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في السياسة الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وله دور حيوي في التنمية الاقتصادية من خلال رفد الاقتصاد بالموارد المالية اللازمة التي يحصل عليها عن طريق قبول الودائع - والاقراض-ولتحقيق هذا الدور يجب ان تتوفر بيئة ملاءمة تستطيع من خلالها المصارف التجارية ممارسة دورها في النشاط الاقتصادي ومن اهم السياسات هو تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية لمعرفة نشاطها الاقتصادي وهناك عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاداء المالي للمصارف التجارية منها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي وبينت الدراسة تأثير هذه المتغيرات على الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٧ مقاسا بمعدل العائد على الموجودات.

٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعاني المصارف التجارية العراقية من التقلبات المستمرة في الاداء المالي ويعود ذلك الى العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية ومن هذه المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل سعر الفائدة الحقيقي وتسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية :

السؤال الأول: ما تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات ؟

السؤال الفرعي الثاني: ما تأثير معدل التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات ؟

السؤال الفرعي الثالث: ما تأثير سعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات ؟

١- ٣ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في الجانب النظري من خلال تسليط الضوء على أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، وأهميتها البالغة على استمراريتها، من ناحية أخرى تأتي هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والأداء المالي، وإثراء المحتوى النظري من البحوث المنشورة في هذا الموضوع.

أما أهمية الدراسة من الجانب العملي، فيأمل الباحث أن تضيف هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي من الممكن أن تسهم في زيادة الوعي والإدراك لدى المصارف التجارية العراقية لأهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي لها، ومساعدتهم في استمراريتها، والمحافظة على مراكزها التنافسية، وتكمن أهميتها في الأهمية البالغة لعينة الدراسة، ومساهمتها الواضحة في الاقتصاد العراقي، ومن ناحية أخرى فإن تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة تعمل في القطاع المصرفي يعتبر هام جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليه لتعزيزها.

١- ٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

١. قياس أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاساً بالعائد على الموجودات .
٢. قياس أثر معدل التضخم على الإداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاساً بالعائد على الموجودات .
٣. قياس أثر سعر الفائدة الحقيقي على الإداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاساً بالعائد على الموجودات .

١- ٥ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

حيث تم التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة، كالتالي:

٢. **معدل التضخم:** هو مقياس كمي للنسبة التي يرتفع بها متوسط مستوى سعر سلة من السلع والخدمات المختارة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية ويعبر عنه بالنسبة المئوية . ويشير إلى انخفاض في القوة الشرائية لعملة الدولة.

١. **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** هو عبارة عن القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

٣. **سعر الفائدة الحقيقي**: هو سعر الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء بعد استبعاد اثر التضخم

٤. **معدل العائد على الموجودات**: هو مؤشر يقيس مدى ربحية المصرف نسبة إلى إجمالي أصوله، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح الشركة السنوية على إجمالي أصولها.

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

تتأثر المؤسسات المالية بالعديد من المتغيرات المالية والاقتصادية، ويأتي الهدف من دراسة أثر هذه المتغيرات على أداء المؤسسات المالية هو إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية، واتخاذ القرارات المالية التي تتلاءم مع الوضع الاقتصادي، وتأتي هذه الدراسة للربط بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأداء المصارف المالية، وفي ما يلي نستعرض بعض الدراسات والنظريات الاقتصادية العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

١-٢ المتغيرات الاقتصادية الكلية

تهدف دراسة الاقتصاد الكلي إلى تحليل الأداء للمؤسسات الاقتصادية المختلفة، وذلك على مستوى الاقتصاد القومي للدولة، حيث يتضمن التحليل الاقتصادي الكلي مجموعة من العناصر الرئيسية وهي: الاستثمار الكلي، والاستهلاك الخاص والعام، والتجارة الدولية، ومعدلات البطالة، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والتضخم، وغيرها من العوامل (Fischer, ٢٠٠١) وفي ما يلي نستعرض الدراسة كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة بشكل منفصل كونها المتغيرات المستقلة للدراسة.

١-١-٢ الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية في الاقتصاد، ويتم احتساب قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة بأيدي عاملة داخلية وخارجية ضمن الحدود الجغرافية للبلد" (Mankiw, ٢٠٠٩).

١-١-٢-٢ طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي

يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي للدولة باستخدام ثلاث طرق وهي (Dornbusch & Fischer, ٢٠٠٥):

١. طريقة الإنفاق (Expenditure Method)

يتم من خلال هذه الطريقة احتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال احتساب إجمالي النقد المنفق على جميع أنواع السلع والخدمات النهائية، وذلك خلال فترة زمنية معينة (سنة واحدة)، كما يجب أن يتساوى إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية مع قيمة السلع والخدمات النهائية

المنتجة خلال نفس الفترة . وباستخدام هذه الطريقة يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعة من العناصر وهي:

أولاً: مجموعة الإستهلاك الشخصي من سلع وخدمات (Consumption(C))

ثانياً: مجموعة الإنفاق الاستثماري (Investment(I))

ثالثاً: مجموعة الإنفاق الحكومي (Government(G))

رابعاً: مجموعة الميزان التجاري (الصادرات – المستوردات) (Export- Import (X-M))، ويمكن كتابة معادلة احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق على النحو التالي :

$$GDP = C + I + G + (X-M)$$

٢. طريقة الإنتاج (Output Method)

يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج من خلال تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات إنتاجية، ويتم احتساب إنتاجية كل قطاع بشكل منفصل، ومن ثم احتساب إنتاجية جميع قطاعات الاقتصاد، وهذا ما يسمى بالقيمة المضافة في الاقتصاد، ويمكن كتابة الصيغة الرياضية لهذه الطريقة على النحو التالي:

$$GDP = \sum(\gamma A)$$

حيث أن $\sum(\gamma A)$ ، مجموع إنتاجية القطاعات في الاقتصاد

ويتم احتساب صافي الناتج المحلي الإجمالي (NDP) من خلال الصيغة التالية:

$$NDP = GDP - D$$

حيث أن D قيمة الإهلاك في رأس المال.

٣. طريقة الدخل (Income Method)

يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الدخل من خلال حساب العائد على عناصر الإنتاج وتتمثل العوائد بأجور العمال، وفوائد العائد على رأس المال، وربح العائد من الأرض، والأرباح الناتجة عن التنظيم والإبتكار، ويتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام هذه الطريقة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{الدخل الكلي} = \text{الأجور} + \text{الفوائد} + \text{الربح} + \text{الأرباح}$$

كما يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على اسعار السوق، او اسعار التكلفة، حيث يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (Nominal GDP) للسلع والخدمات النهائية، وتشمل الاسعار خلال الفترة والضرائب التي تفرضها الحكومة على بعض السلع والخدمات في الفترة الزمنية التي يحسب بها الناتج، مما يجعل ما ينفقه المستهلك النهائي عل السلع والخدمات أعلى من ما يحصل عليه المنتج للسلعة أو الخدمة، أما في حالة تقديم الدعم النقدي من قبل الحكومة لبعض السلع والخدمات في السوق يجعل سعر السلعة النهائي اقل من السعر الذي يحصل عليه المنتج، بالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس سعر السوق يكون أقل من عوائد عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، وباستخدام الاسعار الجارية تختلف قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق عن عوائد عناصر الإنتاج في الاقتصاد، مما أدى إلى اللجوء لحساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة لعناصر الإنتاج في الاقتصاد، فيتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) من خلال احتساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالإضافة إلى قيمة الدعم الحكومي مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة (Mankiw, ٢٠٠٩).

٢-١-١-٢ صعوبات قياس الناتج المحلي الإجمالي

- تواجه عملية احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي العديد من الصعوبات التي تصعب عملية احتساب قيمته بدقة، ومن هذه الصعوبات (Dornbusch & Fischer, ٢٠٠٥):
١. عدم توفير الإحصاءات الرسمية معلومات عن جميع السلع والمنتجات في الاقتصاد، بالتالي يصعب قياس القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي بشكل دقيق.
 ٢. قد يتم احتساب بعض السلع وخاصة السلع الوسيطة أكثر من مرة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الناتج بشكل غير صحيح.
 ٣. صعوبة احتساب المنتجات المنزلية للأفراد مثل منتجات المزارع الشخصية والعائلية، والمشاغل الانتاجية البيئية.
 ٤. صعوبة قياس المدفوعات التحويلية للأفراد التي يحصلون عليها عن طريق الجوائز والهدايا والإعانات.
 ٥. صعوبة احتساب قيمة السلع القديمة التي تم استخدامها لعدة سنوات، ويجب احتساب قيمتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام مثل الآلات والمباني القديمة.

٦. صعوبة احتساب عمليات نقل الملكية للأوراق المالية مثل الاسهم والسندات، حيث أنها لا تحتسب من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قيمة العمولة التي يحصل عليها الوسيط في عملية نقل ملكية الأوراق المالية تدخل في الحسابات القومية.

٧. اختلاف معدلات الاسعار وتذبذبها من سنة لأخرى، ويؤدي ذلك لحدوث اختلاف في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفي بعض الاحيان يعطي حسابات غير حقيقية، مما أدى إلى اللجوء إلى احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتجنب هذه المشكلة.

وفي سياق الحديث عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واداء المؤسسات المالية في الاقتصاد، فإن حدوث الأزمات المالية، ومشاكل انخفاض السيولة يؤدي إلى حدوث صدمات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوثر هذه الصدمات على الإنتاج الكلي والتضخم في الاقتصاد (Christensen et al., ٢٠١١)، ويؤثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على اداء المصارف المالية من خلال ثلاث قنوات وهي: صافي فوائد الدخل، تحسن خسائر القروض، والتكاليف التشغيلية (Bolt et al., ٢٠١٢)، كما ان الناتج المحلي الإجمالي مرتفع النمو يؤدي إلى زيادة السيولة المالية، وانخفاض الخسائر، وتحسن الإيرادات، ويتأثر الأداء المالي المصرفي في الدورة الاقتصادية، حيث أنه في حالة الازدهار الاقتصادي فإن الأسر والشركات تنفق نسب أكبر من الدخل لخدمة الدين (Combey & Togbenou, ٢٠١٧).

٢-١-٢ معدل التضخم

يعرّف التضخم على أنه "الارتفاع في مستوى الاسعار العام بشكل مستمر"، ويقاس معدل التضخم من خلال احتساب معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index (CPI)، والرقم القياسي لأسعار الجملة (Wholesale Price Index)، وذلك من خلال الصيغة التالية (حسين وسعيد، ٢٠١٤):

(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة)/(الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة الحالية * ١٠٠ %)

١-٢-١-٢ أسباب التضخم

تشير النظريات الاقتصادية بما فيها نظرية التضخم، إلى أن التضخم يحدث بسبب زيادة الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض، بالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات، أو بسبب الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الزيادة بحجم العرض من السلع والخدمات، أو بسبب زيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف، ويرى اصحاب نظرية التضخم أيضاً أن التضخم في الدول المتقدمة ينتج عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، أما حسب نظرية التضخم الهيكلي فأن اسباب التضخم تعود إلى التغيرات الهيكلية في الاقتصاد ككل، التي تؤدي إلى حدوث تغيرات هيكلية في حجم العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد القومي (Cline, ١٩٨١).

وللتضخم أسباب عديدة ومتنوعة منها ما يرجع لأسباب اقتصادية داخلية ، ومنها ما يكون نتيجة للتجارة الخارجية، وفي ما يلي أهم العوامل الاقتصادية التي ينشأ التضخم بسببها(نجم الدين، وآخرون، ٢٠١٢):

- ١- تضخم ناتج عن التكاليف: وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غيرها ممن يكون لديها مواقع إنتاجية يطالب عمالها برفع أجورهم .
- ٢- تضخم ناتج عن الطلب: وهذا النوع يكون نتيجة زيادة حجم الطلب النقدي مع ثبات العرض من السلع والخدمات، حيث ان الارتفاع الكلي للطلب لا يقابله ارتفاع في الانتاج، بالتالي ترتفع الأسعار.

- ٣- تضخم ناتج عن حصول تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي ، أو تغييرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، فتكون وقتها الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض حتى لو انخفض الطلب.
- ٤- تضخم ناتج عن ممارسة الحصار الاقتصادي على دولة ما، كما حصل للعراق من قبل أمريكا، ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع الأسعار بشكل كبير.
- ٥- التضخم الناتج عن زيادة الفوائد النقدية: وهذا ما يعتبره الاقتصاديون أكبر أسباب التضخم .

٢-١-٢ أنواع التضخم

يتم في مايلي تقسيم أنواع التضخم حسب بعض المعايير وهي:

١. حسب جهة الاشراف على الاسعار

- **التضخم المفتوح (Open Inflation):** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع فائض الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار بشكل مستمر، وفي هذا النوع من التضخم لا تتدخل الحكومة للحد من الظاهرة، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم وتراكمها بنسب أكبر من نسب الارتفاع في كمية عرض النقود في الاقتصاد، ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الصريح (عناية، ٢٠٠٤).
- **التضخم المكبوت (Repressed Inflation):** ينتج هذا النوع من التضخم عن طريق تدخل الحكومة إما من خلال تثبيت اسعار بعض المنتجات والسلع الاساسية أو من خلال تقديم الدعم للمنتجين وذلك بهدف تعويضهم عن الارباح، ويتسم هذا النوع من التضخم بعدم ارتفاع الاسعار بشكل مباشر ويفسر من خلال حدوث بعض المشاكل الاقتصادية مثل انخفاض جودة السلع وظهور السوق السوداء (محمد، ٢٠٠٢).

٢. حسب درجة التضخم (علي و العيسى، ٢٠٠٤)

- **التضخم الجامح (Hyper Inflation):** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب الارتفاع الكبير في مستوى الاسعار العام خلال مدة زمنية قصيرة من الزمن، وارتفاع في مستوى الاجور بشكل مماثل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض ارباح الشركات وارتفاع المستوى العام للأسعار من جديد بالتالي توالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر، مما يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية للنقد وينجم عن ذلك ما يسمى بالدورة الخبيثة للتضخم (Vicious Circle of Inflation).

● **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** يتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار ببطء وذلك خلال فترة طويلة من الزمن، إلا أن قيمة النقود تبقى مقبولة في العمليات التجارية على الرغم من الانخفاض في القوى الشرائية للنقد بشكل عام وذلك بسبب التضخم.

٣. حسب العلاقات الدولية

● **التضخم المستورد (Imported Inflation):** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع اسعار السلع المستوردة من الخارج وبالتالي ارتفاع اسعار السلع في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٢).

٤. حسب مصدر الضغط التضخمي

● **تضخم جذب الطلب (Demand- Pull Inflation):** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب فائض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى اختلال في التوازن في الطلب والعرض في السوق، وبالتالي ارتفاع مستوى الاسعار العام، وارتفاع تكاليف عناصر الانتاج (Branson, ٢٠٠٧).

● **تضخم التكاليف (Cost- Push Inflation):** ينتج هذا النوع من التضخم عن ارتفاع تكلفة العمالة دون ارتفاع في إنتاجية العامل، مما يؤدي إلى انخفاض حجم العرض الكلي وانخفاض في حجم الانتاج بالتالي ارتفاع مستوى الاسعار العام (Wiles, ١٩٧٣).

٢-١-٣ التضخم في المدارس الاقتصادية

● يعتقد اصحاب الفكر الكلاسيكي أن التضخم ينتج عن زيادة حجم الطلب الكلي بسبب زيادة عرض النقد في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وذلك مع ثبات حجم الانتاج الكلي وسرعة دوران النقد في الاقتصاد (parkin, ٢٠١٠).

● وحسب الفكر الكينزي فأن ظاهرة التضخم تنتج عن فائض في حجم الطلب الكلي بشكل يفوق المقدرة الإنتاجية للاقتصاد بالتالي تحدث فجوة تضخمية نتيجة عدم توازن الطلب والعرض في الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع المعدل العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد (Mankiw, ٢٠٠١).

● وتفسر المدرسة النقدية التضخم على انه ظاهرة نقدية نتجت عن نمو كميات النقود بنسب اكبر من نمو كميات الانتاج الكلي، وأن علاج ظاهرة التضخم هو تقليل عرض النقد في الاقتصاد (Walsh, ٢٠٠٠).

٢-١-٢-٤ الأثار الاقتصادية للتضخم

هناك عدة آثار تظهر نتيجة ارتفاع معدلات التضخم على اقتصاد الدولة تتمثل أهمها في ما يلي:

- ينتج عن ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم عدم عدالة في توزيع الدخل في الاقتصاد، حيث أن الارتفاع في الاسعار الناتج عن التضخم يخدم بعض الفئات في المجتمع، ويلحق الضرر ببعضها الأخر، مما يؤدي إلى عدم عدالة في توزيع الدخل وتفاقم المشاكل الاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد (Durnbusch, et al., ٢٠٠١).
- يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي اذ يؤدي الى الارتفاع المستمر في الاسعار الى تقليل الحافز للادخار وزيادة الانفاق الاستهلاكي وبالتالي تقليل الحافز للاستثمار ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج المحلي(عباس، ٢٠٠٨)
- وتتأثر التجارة الخارجية للدول بارتفاع معدلات التضخم، وذلك نتيجة ارتفاع الاسعار المحلية للسلع والخدمات، مما يقلل من التنافسية الخارجية لها وبالتالي تنخفض حجم الصادرات، كما أن ارتفاع الاسعار في السوق المحلية ووجود سلع مستوردة بديلة بالسوق بسعر اقل من السلع المحلية، مما يؤدي إلى احلال السلع المستوردة مكان السلع المحلية، بالتالي ارتفاع حجم المستوردات مما يسبب عجز في الميزان التجاري، ويؤدي إلى هروب رؤوس الاموال الاجنبية للخارج، بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات (Haberler, ٢٠٠٣).

٢-١-٢-٥ طرق معالجة التضخم

يتم معالجة ارتفاع معدلات التضخم من خلال العمل على استخدام السياسات النقدية والسياسات الائتمانية، وذلك للتقليل من فائض عرض النقد بالتالي يمكن ضبط عملية التغير في كمية النقود مما يسهم في استقرار المستوى العام للأسعار، كما أن تفعيل السياسات المالية للتقليل من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد لاسيما تخفيض حجم الانفاق الحكومي والعمل على سد عجز

الموازنة باستخدام السياسة المالية. كما يمكن التقليل من الارتفاع في معدلات التضخم من خلال تصحيح المشكلات الهيكلية في القطاعات الانتاجية للاقتصاد والعمل على توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد، مما يجعل من الاقتصاديين ملائمة للنمو والتنمية الاقتصادية (يونس ومبارك، ٢٠٠٣).

وتشير النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين معدلات التضخم والأداء العام للمؤسسات المالية، فيؤثر معدل التضخم على ربحية المؤسسات المالية، وذلك من خلال تأثيره على التكاليف العامة، مثل الرواتب، حيث أن الارتفاع في معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع حجم التكاليف بالتالي انخفاض حجم الإيرادات، وبشكل خاص إذا كان معدل التضخم غير متوقع وعند سعر فائدة ثابت (Trujillo- Ponce, ٢٠١٣). كما أن الارتفاع في معدلات التضخم تؤدي إلى تراجع كفاءة القطاعات المالية وتراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام، وأن معدلات التضخم المستقرة والمنخفضة تتيح الفرصة للقطاع الخاص للتخطيط المستقبلي، وذلك بسبب ارتفاع الاسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الإدخار والتراكم الرأسمالي في الاقتصاد، ويقلل كذلك حجم الاستثمار (Alimi, ٢٠١٤).

ويؤكد (Haggler (١٩٧٧) على أن التضخم يؤثر سلباً على الربحية وأنه عدو للمدخرات، بالتالي انخفاض حجم الاستثمار، وحسب (Cameron (١٩٧٢) فإن التضخم يقلل من القوى الشرائية للنقود ويعمل على زيادة المخاطر المالية بالتالي انخفاض حجم الاستثمار، حيث أن التضخم هو الضريبة على العائد، وأن التضخم يؤدي إلى تشوية اداء المؤسسات المالية من خلال انخفاض ربحيتها.

وحسب (Criffiths (١٩٧٩) فإن معدل التضخم يؤثر إيجابياً على القرار الاستثماري، وأن التضخم يؤدي إلى نمو اقتصادي اسرع، بالتالي إعادة توزيع الدخل بهدف الاستثمار، وفي هذه الحالة يكون الميل الحدي للاستهلاك من الربح اقل من الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الادخار في الاقتصاد بالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ويرى (Case & Fair (٢٠٠٩) أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وأنه في حالة الإزدهار الاقتصادي فإن التضخم يعمل على تحفيز الافراد لإنتاج سلع لخلق ثروة لحماية دخلهم من انخفاض قيمة النقد بسبب التضخم.

ومن وجهه النظر المحايدة، فإن قرار الاستثمار لا يتأثر بشكل واضح في معدلات التضخم، وأنه لا يمكن التنبؤ بمعدلات التضخم، وأنه لا يوجد تأثير واضح للتضخم على معدلات النمو الاقتصادي (Clark, ١٩٨٢).

٢-١-٣ سعر الفائدة

يعرف سعر الفائدة على أنه "نسبة العائد الناتج عن استثمار الأصول المالية لفترة زمنية محددة"، وتعتبر الفائدة للمستثمر عائد مقبوض بينما بالنسبة للمقترض فائدة مدفوعة، ويحسب سعر الفائدة لمدة عام، ويتم إصدارها بسعر الإيداع وسعر الاقراض (عبد الله و الطراد، ٢٠٠٦). ويتأثر سعر الفائدة بالعديد من العوامل المتعلقة ببعض الظروف الاقتصادية مثل الادخار والاستثمار، حيث فسرت بعض النظريات الاقتصادية سلوك اسعار الفائدة، مثل نظرية التوقعات الرشيدة، وحسب هذه النظرية فإن أسعار الفائدة تتأثر بتوقعات المستثمر بمعدلات التضخم المستقبلية. أما حسب نظرية تفضيل السيولة، فإن أسعار الفائدة للأوراق المالية طويلة الأجل ينتج عنها عائد أكبر من العائد الناتج عن الأوراق المالية قصيرة الأجل، وقد فسرت نظرية تجزئة السوق أسعار الفائدة بالاعتماد على تفضيلات المستثمر في الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل مباشرة، حيث تتأثر بعرض النقد وحجم الطلب على الودائع فكلما زاد عرض النقد تنخفض اسعار الفائدة، وتتأثر اسعار الفائدة أيضاً بالسياسة المالية، حيث أن زيادة اقتراض الحكومة من المؤسسات المالية يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة، ويؤثر النشاط الاقتصادي بشكل إيجابي بأسعار الفائدة، حيث أن زيادة الطلب على النقد يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة (عمر وحمود، ٢٠٠٨).

٢-١-٣-١ العوامل المحددة لأسعار الفائدة

١. السياسة النقدية للمصرف المركزي

يلجأ المصرف المركزي لتخفيض اسعار الفائدة بهدف تحفيز السيولة المتاحة في الاقتصاد الوطني، حيث أن خفض اسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع المؤسسات المالية على منح القروض المالية (الزغير، ٢٠٠١)، ونذكر في مايلي أهم الادوات المالية التي تستخدمها المصارف المركزية في السياسات النقدية هي:

• سعر إعادة الخصم (Rediscount Rate)

هو سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها البنك المركزي للبنوك التجارية لتغطية احتياجاتها من السيولة. يتم استخدام اداة سعر إعادة الخصم من قبل المصرف المركزي بهدف التأثير على تكلفة وقدرة المؤسسات المالية التجارية في الحصول على النقود، ويتم استخدام سعر إعادة الخصم لتحديد تكلفة الاقراض من قبل الافراد من المصارف والمصارف المالية، كما تتم هيكلة اسعار

إعادة الخصم في الاقتصاد بالاعتماد على كمية العرض والطلب على النقود في الاقتصاد، حيث يعتبر سعر الخصم أكثر الأدوات الاقتصادية التي يملكها البنك المركزي تأثيراً (Chandler, 1973).

• عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوح بيع وشراء الأصول المالية الحكومية من قبل الافراد والمؤسسات المالية وغير المالية، وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وكميات النقود المعروضة في الاقتصاد. ويلجأ المصرف المركزي لبيع السندات والأصول المالية بهدف مكافحة معدلات التضخم في الاقتصاد، وذلك من خلال تقليل عرض النقد في الاقتصاد، أما في حالة شراء السندات من قبل المصرف المركزي من السوق، فتهدف عملية الشراء إلى زيادة نسبة الاحتياطات النقدية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ويقوم المصرف المركزي بشراء السندات والاوراق المالية في حالة استخدام السياسة المالية التوسعية (بن علي، 2003).

• تغير معدل الاحتياطي من النقود

يعرف الاحتياطي النقدي بأنه نسبة تفرض على الودائع من قبل البنك المركزي لحماية أصحاب الودائع من إفلاس هذه البنوك في المستقبل، أي من ناحية احترازية، وبالرجوع إلى القانون فإنه يجب على المصارف التجارية أن تودع جزء معين من رأسمال المصرف التجاري في المصرف المركزي، حيث يقوم المصرف المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي النقدي للمصارف بالاعتماد على السياسة النقدية المتبعة في ظل الظروف الاقتصادية (حسين، 2004).

٢. عجز الموازنة

تتأثر اسعار الفائدة بعجز الموازنة العامة للدولة، فيؤدي ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع اسعار الفائدة على النقود وذلك حسب نظرية الارصدة القابلة للاقتراض، كما ان الزيادة في الطلب على الارصدة القابلة للاقتراض من قبل الحكومة يؤدي إلى ارتفاع الاسعار بالتالي ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض، مع ثبات العوامل الاخرى. ومن جانب آخر فإن ارتفاع حجم الانفاق الحكومي قد لا يتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة، وأن حجم الاستثمار قد لا يتأثر فقط بمعدلات الفائدة (الطويل، 2001).

٣. مدة استحقاق القرض والمخاطرة

تتأثر اسعار الفائدة في الاقتصاد بمدة استحقاق القروض، حيث أنه كلما زادت مدة القرض تزداد خطورة عدم السداد وتزداد تأثيرات التضخم على عمليات الاقتراض، مما يعمل على ارتفاع

اسعار الفائدة مع ارتفاع مدة القرض (Koch & Macdonald, ٢٠١٠). كما أن خطورة عدم السداد تزداد بازدياد مدة القرض (Gomez et al., ٢٠١٦).

٤. معدل التضخم

يؤثر معدل التضخم على معدلات الفائدة من خلال معدل التضخم المتوقع من قبل المستثمرين، فأن توقع المستثمر بارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى رفع اسعار الفائدة، وأن أثر التضخم في زيادة عرض النقد في الاقتصاد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (Kaufman, ١٩٨٦).

٢-٣-١-٢ سعر الفائدة في النظريات الاقتصادية

جاءت النظريات الاقتصادية تبعاً بعدة آراء في ما يخص سعر الفائدة، ويمكن ايجاز ما ذهبت إليه المدارس المختلفة كما يلي:

- حسب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية فأن سعر الفائدة يعتبر ثمناً لإقراض الاموال، ويفترض اصحاب النظرية الكلاسيكية أن الادخار في الاقتصاد يساوي عرض الاموال القابلة للاقتراض (غزلان، ٢٠٠٢).
- ويعتبر كينز أن سعر الفائدة يعتبر كبديل أو ثمن للتخلي عن السيولة، وأنه عند التوازن بين كمية النقود المطلوبة والمعروضة يتحقق سعر الفائدة التوازني في الاقتصاد، وأن زيادة الدخل تؤثر في زيادة الطلب الكلي على النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة التوازني في الاقتصاد وتحدث كينز عن ما يسمى بفخ السيولة وهي حالة انخفاض سعر الفائدة إلى ادنى مستوياته، مما يؤدي إلى عدم فاعلية السياسة النقدية، حيث أنه في هذه الحالة سعر الفائدة لا يتأثر بزيادة عرض النقد في الاقتصاد، مما يؤدي إلى بقاء حجم الاستثمار والدخل في الاقتصاد عند نفس المستوى، وفي هذه الحالة يكون منحنى الطلب الكلي على النقود افقي، وتكون السياسة المالية فاعلة (Rose and Marquis, ٢٠٠٨).
- وتفسر النظرية الاقتصادية الحديثة سعر الفائدة بانه يتأثر بمجموعة من العوامل النقدية والعوامل الطبيعية وهي: تفضيل السيولة، والاستثمار، والادخار، وعرض النقد، حيث فسرت النظرية الحديثة سعر الفائدة من خلال دمج النظرية الكينزية ونظرية الارصدة القابلة للإقراض، حيث اخذت هذه النظرية بعين الاعتبار انتقادات النظريات السابقة في تفسير اسعار الفائدة، ويشجع اصحاب هذه النظرية على تحكم السلطات الحكومية بعرض النقد في الاقتصاد (بني هاني، ٢٠٠٣).

وفي حال ارتفاع سعر الفائدة فأن تكلفة القروض تزداد، وتنخفض قيمة سندات الشركات، حيث يقوم المصرف المركزي برفع اسعار الفوائد بهدف التقليل من مشاكل التضخم، وأن ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي إلى احتفاظ الاشخاص بأموالهم في المصارف بهدف الحصول على الفائدة، ومن جانب آخر يؤدي ارتفاع في اسعار الفائدة إلى جعل الاقراض اكثر تكلفة، بالتالي ينخفض حجم الاستثمار، وانخفاض الرهن العقاري، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على زيادة حجم الطلب على السندات الحكومية، بينما انخفاض سعر الفائدة هو الاكثر فائدة للاقتصاد بشكل عام حيث ان ذلك يمكن المقترض من الدفع بسهولة (Khan, ٢٠١٤). ويؤثر ارتفاع سعر الفائدة ليس فقط على حجم الاستثمار، انما يؤثر على مستوى الاستهلاك الفردي، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يقلل حجم الاستهلاك للفرد ، وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الإيداعات النقدية (Ahmad et al., ٢٠١٨).

٢-٢ الأداء المالي

تقوم المؤسسات المالية والمصارف بتقييم أدائها بشكل مستمر؛ لمعرفة ما حقته من نتائج وأرباح وما فقدته من فرص وهذا من ضرورات الادارات الناجحة. ويُعد الأداء المالي للمصرف وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء المصرف لأنشطته المختلفة وتهدف لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الأوضاع وتحقيق المصرف للإيرادات والأرباح التي تبقى في سوق المنافسة (درغام، ٢٠٠٩).

٢-٢-١ مفهوم الأداء المالي:

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي نوجز منها:
عرف (سلام، ٢٠٠٤) الأداء المالي بأنه جميع الأنشطة والجهود التي يبذلها المصرف للقيام بدوره وتنفيذ وظائفه في تقديم الخدمات المصرفية.
وهو حسب (دادن وكماسي، ٢٠٠٥) فهو مدى قدرة المؤسسة المالية على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادر ها في الاستخدامات طويلة وقصيرة الأجل لتشكيل ثروتها.
وعرفه (الكرخي، ٢٠٠٨) بأنه: بيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية".

عرف (الياسري، ٢٠١٨) الأداء المالي على أنه: عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المنشأ وذلك من خلال معلومات تستخرج من التقارير المالية ومصادر أخرى ذات صلة لكي يتم استخدام هذه المؤشرات فيما بعد لتقويم أداء الوحدة بقصد اتخاذ القرارات.

أيضاً عرفه (سبتي ومحلب، ٢٠١٤) بأنه الكفاءة والفاعلية للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي قدرتها على تحقيق النتائج التي تتوافق والخطط والاهداف باستغلالها لمواردها الموضوعية تحت تصرفها.

وجاء في تعريف (ياسر و محمد، ٢٠١٧) على انه عملية تحديد الخصائص التشغيلية والمالية للوحدة الاقتصادية من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية الخاصة بها ويعتبر الهدف من هذا التعرف على كفاءة الوحدة الاقتصادية.

وعليه فإنه يمكن تعريف الأداء المالي من خلال العوامل التالية (Lorrino, ٢٠٠٠):

- العوامل التي تؤثر في المردود المالي.
- أثر السياسات المالية المتبعة على المردود المالي.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية.

٢-٢-٢ العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المصارف خلال قيامها بأنشطتها صعوبات ومعوقات تعرقل أداء مهامها بالشكل المطلوب، وهنا على الإدارة القيام بالبحث عن مصدر تلك المشاكل ومحاولة حلها واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي ما يلي:

١. العوامل الداخلية: وهي التي تتمكن المؤسسة من السيطرة عليها والتحكم بها بشكل يمكنها من تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم تلك العوامل (سعيد وأوصيف، ٢٠١٤):

- الرقابة على التكاليف

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

٢. العوامل الخارجية: وهي مجموعة التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداء المصارف ولا يمكن للإدارة السيطرة عليها، وإنما تقوم ببناء تنبؤات مستقبلية لهذه التغيرات والتخطيط للتقليل من أثرها، وتشمل هذه العوامل (عبد، ٢٠١٧):

- الأزمات المالية.

- التغييرات التكنولوجية والعلمية التي تؤثر على نوعية الخدمات المصرفية.
- القوانين والتعليمات التي قد تغيرها الدولة أو المصرف المركزي أو قوانين السوق.
- السياسات المالية أو النقدية أو الاقتصادية للدولة.

٢-٢-٣ أهمية الأداء المالي

تظهر أهمية الأداء المالي في حاجة المدراء إلى قياس الأداء لبيان ما هو الأداء بمرور الوقت والمساعدة في التنبؤ باستمرار في تقييم الأداء المالي ونجاح القيادة وتركيز رؤية المدراء على ما سيحدث أو ما حدث (Bradfield et al, ٢٠٠١)

كما وأوجز (الخطيب، ٢٠١٠) أهمية تقييم الأداء المالي في بعض النقاط:

١. توفير مقياس لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية، عن طريق متابعتها لأنشطتها بغية تحقيق أهدافها.
٢. توفير معلومات لمختلف المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية لغايات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بالاستناد إلى حقائق تمت متابعتها.
٣. الكشف عن مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق عوائد أكبر بتكاليف أقل.
٤. توضيح المركز الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها.
٥. المساعدة في توفير السيولة المطلوبة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل، وما يصاحبها من مخاطر، سعياً لتعظيم القيمة الحالية للوحدة الاقتصادية على أساس الأهداف المالية لها.

٢-٢-٤ مؤشرات قياس الأداء المالي

هناك عدد كبير من المؤشرات المالية التي تستخدم في الحكم على الأداء المالي للمصارف التجارية، أهمها وأكثرها شيوعاً:

أولاً: مؤشرات السيولة:

يقصد بالسيولة قدرة او قابلية المصرف على تسديد التزاماته المستحقة في تاريخها بحيث لا يعرضه لحالة العجز المالي عند التسديد ومن اهم نسبها (الموسوي، ٢٠١٧):

- الرصيد النقدي: وهو قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة عليه في موعدها من نقدية الصندوق ونقدية المصرف المركزي وبقيّة المصارف. لذا تعتبر هذه النسبة خطيرة، فلا يجب رفعها أو خفضها إلا بحذر، حيث ان رفعها يعكس عدم استغلال المصرف لها في الاستثمارات وبالتالي ضياع فرص الربح على المصرف، وخفضها يعرض المصرف لمشاكل عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المالية في مواعيدها، ويمكن قياس الرصيد النقدي كما يلي:

نسبة الرصيد النقدي = [(النقد في الصندوق + النقد في المصرف المركزي + أرصدة لدى المصارف) / إجمالي الودائع] * ١٠٠%

- نسبة الاحتياطي القانوني: ويستخدمها المصرف المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، وارتفاعها يعني ارتفاع قدرة المصرف على وفائه بالالتزامات المالية على شكل نقد، وتُستخدم للسيطرة على السيولة المعروضة للتداول، ويمكن احتسابها كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي / إجمالي الودائع) * ١٠٠%

- نسبة التداول: تشير هذه النسبة إلى المدى الذي يستطيع به المصرف بالوفاء بالتزاماته باتجاه مطلوباته المتداولة من موجوداته المتداولة في الأجل القصير وهذا يعني توفير السيولة الدائمة لديمومة نشاط المصرف ويتم احتسابها كما يلي:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة * ١٠٠%

ثانياً: مؤشرات توظيف الأموال: ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف أمواله المتاحة ما يلي (بن ساسي و قريشي، ٢٠٠٦):

- معدل استثمار الودائع: يُستخدم لقياس مدى توظيف المصرف التجاري للودائع، ويتم الحكم على سياسة المصرف أهي توسعية أم انكماشية، ويمكن قياسه كما يلي:

معدل استثمار الودائع - (إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع) * ١٠٠%

- نسبة إجمالي القروض إلى الودائع: وزيادة هذه النسبة مؤشر لزيادة قدرة المصرف على توظيف الأموال، وتُقاس بالمعادلة التالية:

نسبة إجمالي القروض إلى الودائع = (إجمالي القروض / إجمالي الودائع) * ١٠٠%

- نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات: وهنا تظهر كفاءة المصرف في الاستثمار، ويمكن احتسابها كما يلي:

نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات) * ١٠٠%

- نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات: وهنا يُقاس كفاءة المصرف في استغلال موارده البشرية والمادية في أداء الخدمات المصرفية، ويمكن قياسه كما يلي:

نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات) * ١٠٠%

ثالثاً: مؤشرات قياس الربحية: حيث أن غاية المصرف التجاري هي الربح، فإن أهم المعايير التي يعتمدها هي مؤشرات قياس الربحية، والتي تتمثل بـ:

- معدل العائد على حقوق الملكية (نموذج ديونت)، والذي يمكن احتسابه كما يلي (عبد الحق وعبد المالك، ٢٠١٤):

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية

- هامش الربح: الذي يقيس العائد الصافي من الفوائد التي حققتها موجودات المصرف ، ويُقاس معدل هامش الربح كما يلي (فهد، ٢٠٠٩):

نسبة هامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة

- معدل العائد على الموجودات: والذي يقيس صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم لأموالهم، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويمكن تسميته أيضًا بالعائد على الاستثمار، لأنه المقياس لربحية كافة الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل للمصرف، ويدل ارتفاع معدل العائد على الموجودات على كفاءة سياسات الإدارة التشغيلية والاستثمارية، ويعبر عن معدل العائد على الموجودات بالنسبة التالية (طالب والمشهداني، ٢٠١١):

معدل العائد على الموجودات = النتيجة المئوية الصافية/ إجمالي الموجودات

٣-٢ الدراسات السابقة

تزر المكنبة العربية والعالمية بالعديد من الكتب والدوريات والدراسات في شتى المجالات. وقام العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة والأداء المالي للمصارف وأثرها عليها، وفي ما يلي بعض هذه الدراسات العربية والأجنبية التي تدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والأداء المالي للمصارف.

١-٣-٢ الدراسات العربية:

- دراسة العلي وآخرون، (٢٠١٧)، بعنوان: الركود المالي والتأثير على الأداء المالي (بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة فيما بين الركود المالي وانعكاساته الآنية والمستقبلية على الأداء المالي لمنظمات الأعمال وبالذات المنظمات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية الخاصة، وتحسين القيمة قد يتعارض مع الوضع المالي والسياسات المتبعة وبالتحديد فيما لو كانت هناك حالة من الركود المالي لدى منظمة الاعمال (عينة البحث)، وقد تم في الدراسة قياس الركود المالي والاداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية المتوافقة فيما بين المتغيرين،

وبالاعتماد على البيانات المتوافرة من سوق العراق للأوراق المالية عبر تحديد المصارف الالهية الخاصة في العراق كعينة للبحث ولسلسلة زمنية تراوحت من عام ٢٠٠٥ لغاية عام ٢٠١٥. تم تحليل بيانات البحث باستخدام المعادلات المالية وبعض الأساليب الإحصائية بالاعتماد على مجموعة من البرامجيات الجاهزة كبرنامج (SPSS) وقد أظهرت النتائج أن الركود المالي ينعكس سلباً على الأداء المالي للمصارف (عينة الدراسة) ولكن بالإمكان الحد من هذا التأثير فيما لو تم دراسة الأداء في الماضي ومقارنته مع الأداء الحالي وبالتالي امكانية رسم خارطة طريق واضحة المعالم لما ستؤول اليه الأوضاع المالية مما يجعل المنظمة على أهبة الاستعداد لأي طارئ.

- دراسة الموسوي، والضرب (٢٠١٧)، بعنوان: العائد والمخاطرة وانعكاسهما على الأداء المالي- دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من (٢٠٠٦-٢٠١٥).

هدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات العائد والمخاطرة وتحليلها فضلاً عن قياس مؤشرات الأداء المالي وتحليلها لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعرفة دور العائد والمخاطرة في الأداء المالي فيها وتهدف أيضاً إلى بيان علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير العائد والمخاطرة في الأداء المالي.

وقد تم اختيار عينة الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة بعشرة مصارف تجارية تم دراستها لمدة ١٠ سنوات وقد تم استخدام معدل العائد على الموجودات كمؤشر لقياس العائد، واستخدمت الدراسة نسبة القروض إلى مجموع الموجودات كمؤشر لقياس المخاطرة، فضلاً عن استخدام الأساليب الإحصائية لقياس العلاقات بين متغيرات الدراسة، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية وعلاقة أثر ذات دلالة احصائية ومعنوية للعائد والمخاطرة في الأداء المالي وهذا ما يؤيد فرضيات الدراسة.

- دراسة العمري (٢٠١٧)، بعنوان: أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة حالة لمجموعة من المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية في الجزائر، استخدمت الباحثة بيانات خاصة بالسياسة النقدية ومؤشر من مؤشرات قياس الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، تم الحصول على البيانات الخاصة بالسياسة النقدية من المصرف المركزي الجزائري، أما مؤشر الأداء المالي فتم

الحصول عليه من قاعدة البيانات (Bankscope)، وتم اعتماد اسلوب بيانات البانل لتحليل العلاقة بين المتغيرين، وتم تقدير معاملاته من خلال الاعتماد على طريقة الأثر العشوائي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية، بين معدل الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم من جهة، ومعدل العائد على الأصول من جهة أخرى.

- دراسة الخزاعة والخوادة، (٢٠١٥)، بعنوان: "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)." .

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الدين الداخلي العام للحكومة المركزية) على العائد على البنوك باستخدام عينة من البنوك التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول. خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٣)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام اسلوب تحليل بيانات السلاسل اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي الزمنية المقطعية لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد، والأثر الثابت. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج كان أهمها: وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل النمو في عرض النقد، معدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول، في حين كان أثر النمو في الناتج المحلي الاجمالي سلبياً على العائد على الأصول.

- دراسة الجنابي، (٢٠١٥) بعنوان: "أثر أسعار الفائدة في مؤشرات الأداء المالي للأسواق المالية- دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣)" .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور وفاعلية اسعار الفائدة في تعاملات الأسواق المالية، وبيان العلاقة التي تربط مؤشر اسعار الفائدة مع مؤشرات الأداء المالي لسوق الأوراق المالية من خلال ياس علاقة الارتباط بين المتغيرات وعلاقة الأثر بينهما. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام بيانات الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية، وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) باستخدام الاختبارات القياسية المناسبة، وخرجت الدراسة بنتائج كان أهمها أن هناك علاقة قوية بين الأسواق المالية وأسعار الفائدة ناتجة من اعتبار الدور الذي يلعبه السوب المالي في الساحة الاقتصادية. وهناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر اسعار الفائدة ومؤشرات الأداء المالي لسوق الأوراق المالية. وأن المستثمرين في سوق الأوراق المالية بحاجة ماسة للتنوع في استثماراتهم من أجل تدعيم كفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة، وكثرة تقلب أسعار الفائدة يؤثر سلباً في السوق

المالي لأنه يدفع بالمتعاملين إلى العزوف عن التعامل في السوق المالي لأنه يعاني من الكثير من التقلبات.

- دراسة عبدالله وبلحمري (٢٠١٥)، بعنوان: تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء السوق المالي الاردني.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات أداء السوق المالي الاردني وبين متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، وارتكز البحث على فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة بين حركة التداول بسوق الأوراق المالية من جهة، وحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، وفي سياق مناهج التحليل فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد الفرضية حول وجود تأثير لمتغيرات الاقتصاد الكلي على أداء السوق المالي الأردني.

- دراسة آدم، (٢٠١٤) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية- دراسة حالة بنك أربيل للاستثمار والتمويل.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي لبنك أربيل للاستثمار والتمويل، خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، باستخدام العديد من معايير الأداء المالي مثل تحليل النسب المالية التي تستخدم لقياس الوضع المالي للبنك، كما استخدمت أدوات احصائية لأغراض التحليل للعديد من المتغيرات التي قد تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام لمعرفة ما اذا كانت هذه المتغيرات مرتبطة بشكل كبير بالأداء المالي للبنك، أوضحت نتائج الدراسة السلوك الإيجابي للمركز المالي لبنك أربيل وبعض متغيرات لاعوامل المالية تؤثر على الأداء المالي. وتبين أن الأداء المالي العام يتحسن من حيث نسب السيولة أو نسب جودة الأصول وأداء الائتمان، أو نسب الربحية، واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات المتعلقة بتطوير وتعزيز بعض العمليات المصرفية التي من شأنها زيادة ربحية البنك وتحسين الأداء المالي له.

- دراسة جواد، (٢٠١٢) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل: دراسة تحليلية في مصرف الرشيد.

تناولت هذه الدراسة تحليل البيانات والمؤشرات المالية لمصرف الرشيد ومقارنتها بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية خصوصاً من ناحية الموازنة بين الربحية و(تجنب المخاطر) الأمان، وققد خلص الباحث إلى أن التوافق مع تلك المعايير موجود على نحو متضارب، وهذا التوافق- وإن وجد- لا يعكس بالضرورة سلامة الأداء المالي للمصرف، نظراً لكون المصرف

يبقى على هامش سيولة أكبر بكثير مما هو مطلوب، وهذا يعني عدم الاندفاع باتجاه الربحية، وهذا بدوره يعني الابتعاد عن فلسفة العمل المصرفي الحقيقي. وقد أوصى الباحث بضرورة إجراء إصلاحات بنوية في القطاع المصرفي تزامناً مع اعتماد معايير بازل وبما يتناسب والهدف الأساس من وجود هذا القطاع المهم.

- دراسة الشرفا والنحال، (٢٠١٧) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، والقيمة السوقية لسهم البنك. وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤، إذ شمل مجتمع الدراسة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها سبعة بنوك، وتم إجراء مسح شامل لكافة مفردات مجتمع وعينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث ان المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر مناسبة للظاهرة محل الدراسة، واستخدم الباحث ان العديد من الأساليب الاحصائية المختلفة مثل: المتوسطات الحسابية، ومعاملات ارتباط بيرسون، ونموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتقلبات أسعار الصرف عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على أي من مؤشرات الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معد لدوران السهم، القيمة السوقية لسهم البنك)، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين، كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام بورصة فلسطين للأوراق المالية والبنوك المدرجة بها بزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملات الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.

٢-٣-٢ الدراسات الأجنبية:

- دراسة Khalaf، ٢٠١٩، **The Determinates of Financial Development In Iraq.**

هدفت الدراسة في تحليل تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على تطور الخدمات المصرفية التجارية في العراق، تمثلت المتغيرات في (الناتج المحلي الاجمالي، حصة عجز الميزانية الحكومية، معدل التضخم في البنوك المملوكة للدولة من إجمالي الأصول) وقد استخدمت الدراسة نموذج VAR بشكل تجريبي للقياس، ووجدت أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ودرجة الانفتاح وحصة البنوك التي تملكها الدولة هي المتغيرات التي حفزت العمق المالي في العراق، أما المتغيرات الأخرى فلم تسجل أي تأثير، بالإضافة إلى وجود علاقة احادية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تدير القطاع الحقيقي للقطاع المالي.

- دراسة Combey & Togbenou، ٢٠١٧ **The Bank Sector Performance and Macroeconomics Environment: Empirical Evidence in Togo**

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف إلى العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين ثلاثة مؤشرات اقتصادية كبرى رئيسية (نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي الفعلي، والتضخم) وربحية القطاع المصرفي (مُقاسة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين) في توغو، للفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٥. تم استخدام تقدير متوسط عدد المجموعات (Pool Mean)، أشارت النتائج إلى أن عائد الموجودات على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين في المدى القصير لا يرتبطان بمتغيرات الاقتصاد الكلي ولكن عائد المصارف على الأصول يتم تحديده بشكل إيجابي من خلال نسبة رأس مال المصرف إلى الأصول وحجم المصرف. ويتأثر عائد المصارف على حقوق الملكية بشكل سلبي من حيث نسبة رأس المال إلى الموجودات، ولكن في المدى الطويل، يؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الفعلي على المصارف في الأصول في حين أن معدل التضخم ليس له أي تأثير. فيما يتعلق بعائد المصرف على حقوق المساهمين، في المدى الطويل، تشير النتائج إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الفعلي، والتضخم يؤثر سلباً على المصارف

المفتوحة على الأسهم. هذه النتائج تعني أن تحقيق استقرار ربحية المصرف. أوصت الدراسة صانعي السياسات والمرووسين ومديري القطاع المصرفي أن يحاولوا تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الفعلي، ومعدل التضخم.

- دراسة Hami، ٢٠١٧، **The effect of inflation on financial development indicators in Iran (٢٠٠٠-٢٠١٥)**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التضخم على مؤشرات التنمية المالية في إيران باستخدام البيانات الموسمية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠. وكانت بيانات السلسلة الزمنية التي تم جمعها من المصرف الدولي ومعدل التضخم الموسمي، مع استخدام ٥ مؤشرات للتنمية المالية لقياس متغيرات البحث. ثم قامت بتطبيق اختبار التكامل المشترك لـ Johansen و نموذج تصحيح الخطأ Vector لتقدير النموذج المقترح. أظهرت النتائج أن للتضخم أثراً سلبياً على العمق المالي وأيضاً تأثير إيجابي كبير على نسبة إجمالي الودائع في النظام المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في إيران خلال فترة المراقبة. كما تم رفض وجود علاقة توازن بين التضخم والمؤشرات الثلاثة الأخرى للتنمية المالية الإيرانية المستخدمة في هذه الدراسة.

- دراسة Khan، ٢٠١٤، **Impact of interest rate changes on the profitability of four major commercial banks in Pakistan**

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تغيرات أسعار الفائدة على ربحية المصارف التجارية التي يجري تشغيلها في باكستان من خلال فحص البيانات المالية لأربعة مصارف رئيسية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢). ومثلها مثل كفاءة القطاع المصرفي، تعتبر الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي وتنفيذ السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي. وظهر أن الاختلافات في سعر الفائدة تؤدي إلى خفض المدخرات والاستثمار، ومن جهة أخرى، تزيد من كفاءة إقراض المصارف ولدراسة تأثير تغيرات أسعار الفائدة على ربحية المصارف التجارية في باكستان، تم استخدام طريقة ارتباط بيرسون في هذه الدراسة. وظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين سعر الفائدة ومصارف المصارف التجارية. وهذا يعني إذا كانت قيمة معدل الفائدة هو الزيادة/ النقصان حيث أن قيمة النتائج من الربحية سيزيد/ ينقص.

- دراسة Al Nasser & Jackson، ٢٠١٤، **The impact of inflation on financial sector performance in Latin American Countries**

هدفت الدراسة في الرابط بين التضخم والأداء المالي للقطاع المصرفي وأسواق الأسهم في أمريكا اللاتينية. وباستخدام بيانات مجمعة من ١٥ بلداً من أمريكا اللاتينية من ١٩٧٨ - ٢٠٠٣. ركزت الدراسة على الروابط بين التضخم وتطور القطاع المصرفي وكذلك أسواق الأسهم. وتخلصت إلى وجود علاقات سلبية ذات دلالة إحصائية بين تدابير تنمية القطاع المصرفي ومستوى التضخم مع ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى التي قد ترتبط بالتنمية المالية التي تؤثر في التمويل المالي، ووجدت أن التضخم يرتبط ارتباطاً سلبياً بالرسملة السوقية والقيمة المحلية المتداولة التي تشير إلى أن معدلات التضخم المرتفعة تقلل من نمو سوق الأسهم في بلدان أمريكا اللاتينية. واوصت بضرورة استقرار الاقتصاد الكلي ويجب أن يكون ذلك هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية؛ حيث أن التضخم المرتفع يعد مكلفاً اقتصادياً.

دراسة Alimi, R.Santos (٢٠١٤) بعنوان Inflation and Financial Sector Performance: The case of Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة طويلة المدى والعلاقة قصيرة المدى بين التضخم وتطور القطاع المالي في نيجيريا خلال الفترة بين (١٩٧٠ - ٢٠١٢). استخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات لتمثيل قطاع التنمية المالية، وهي: النقود كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وشبه النقود كحصة من الناتج المحلي الاجمالي، والائتمان لتمثيل القطاع الخاص. أظهرت النتائج ان للتضخم آثاراً ضارة على التنمية المالية خلال فترة الدراسة، وأن ضعف أداء الاقتصاد الكلي له آثاره الضارة على التنمية المالية وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى الأثر السلبي لمقاييس التنمية المالية على النمو. وهذا يدل على أن تأثير التضخم على النمو يجب أن يمر عبر القطاع المالي. واعتبار الأسعار المنخفضة المستقرة خطوة أولى ضرورية لتحقيق قطاع مالي أكثر نشاطاً من شأنه أن يعزز النمو طبقاً لتنبؤ شومبيتر.

دراسة Chioma & others, ٢٠١٤ , Empirical Study of the Impact of Inflation on Bank Performance: Implication for Investment Decision Making in Banking Industry in Nigeria

هدفت الدراسة لفحص العلاقة بين التضخم وأداء المصارف تجريبياً وكيف تؤثر النتيجة على قرار الإقراض من هذه المصارف. والتأكد من مدى تأثير أرباح المصارف في فترة التضخم على قرار إقراض تلك المصارف. استهدفت الدراسة جميع المصارف التجارية المذكورة في بورصة نيجيريا. وكان حجم العينة أربعة مصارف مستقلة وأربعة مصارف

مدمجة تعمل بعد إصلاح التوحيد المصرفي الذي حدث في الصناعة المصرفية النيجيرية. تم الحصول على البيانات الثانوية من التقارير السنوية لشركة CBN والبيان المالي للمصارف التي تم أخذ عينات منها. طبقت الدراسة الانحدار الخطي على سلسلة من البيانات لاختبار الفرضية، في حين تم استخدام إحصاءات t وقيمة p في تحديد مستوى التأثير الهام بين التضخم والربحية مقابل قرار الإقراض للمصارف. وكشفت النتيجة أن هناك علاقة إيجابية ولكنها ليست مهمة بين التضخم وأداء المصارف والقرار الاستثماري للمصارف التجارية العاملة في نيجيريا. ويعني ذلك أن أثر التضخم على أداء المصرف إزاء قرار المصارف الاستثماري كان إيجابياً ولكن ليس له دلالة إحصائية. وبناءً عليه أوصت الدراسة بأن يقوم المصرف المركزي النيجيري بدراسة خيار السياسة الذي من شأنه تشجيع المستثمرين (المصارف) على تنفيذ خططهم الاستثمارية (الإقراض) بغض النظر عن الأعراض التضخمية في الاقتصاد.

دراسة Cliff & Willy, ٢٠١٤, **Macroeconomic fluctuations effect on the financial performance of listed manufacturing firms in Kenya.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار عوامل الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للشركات الصناعية في كينيا وخاصة المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، حيث هدفت الدراسة للتعرف على تأثير أربعة عوامل رئيسية وهي (أسعار الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وتقلبات أسعار صرف العملات) على الأداء المالي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية وعددها ٦٢ شركة وتم اختيار عينة مكونة من ٤٦ شركة وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الإحصائية المختلفة من نماذج الانحدار ومقاييس النزعة المركزية والسلاسل الزمنية لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة الرئيسي واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على نظرية التفسير المراجعة، والبرنامج الإحصائي SPSS وMicrosoft excel وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والأداء المالي، للشركات في قطاعي البناء والصناعة، وبينت الدراسة أن متغيرات الدراسة كان لها أثر ضعيف على أداء

الشركات في القطاع الزراعي والتجاري، وأوصت الدراسة بضرورة ان تعمل الجهات المعنية على وضع استراتيجيات وسياسات لحماية قطاع البناء والتصنيع والزراعة وذلك بسبب مساهمتها الهائلة في الاقتصاد في كينيا.

- دراسة Kanwal &Nadeem، ٢٠١٣، **The impact of macroeconomic variables on the profitability of listed commercial banks in Pakistan**

هدفت الدراسة الى بيان تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف التجارية العامة المحدودة في الباكستان للسنوات ٢٠٠١-٢٠١١. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled Ordinary Least Square) لفحص تأثير معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الفائدة الحقيقي على مؤشرات الربحية العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE) ونسب مضاعف الأسهم (EM) في ٣ نماذج منفصلة. أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية من سعر الفائدة الحقيقي مع ROA و ROE و EM. وأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي ضئيل على عائد الاستثمار، وتأثير سلبي ضئيل على العائد على حقوق المساهمين و EM. ومعدل التضخم لديه صلة سلبية مع جميع التدابير الربحية الثلاثة. بشكل عام، وجد أن العوامل الاقتصادية الكلية المختارة لها تأثير ضئيل على أرباح المصارف التجارية.

- دراسة Enyioko، ٢٠١٢، **Impact of Interest Rate Policy and Performance of Deposit Money Banks in Nigerian**

هدفت الدراسة بفحص الأداء المالي للمصارف وأداء الاقتصاد الكلي في نيجيريا بالاعتماد على سياسات سعر الفائدة للمصارف. حللت الدراسة الحسابات المنشورة لعشرين من خمسة وعشرين مصرفاً انبثقت من عملية التوحيد وبيانات من المصارف المركزية في نيجيريا (CBN). وقد تم اعتماد العام ٢٠٠٤ كفترة سابقة للتوحيد و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كفترة ما بعد التوحيد للتحليل. وجدت الدراسة أن سياسات أسعار الفائدة لم تحسن الأداء الإجمالي للمصارف بشكل كبير، كما ساهمت بشكل هامشي في نمو الاقتصاد من أجل التنمية المستدامة.

- دراسة ILLO، ٢٠١١، **The effect of Macroeconomic factors on financial performance of commercial Banks in Kenya**

هدفت الدراسة تحديد الى تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا. وكان مقياس الأداء للمصارف التجارية المستخدمة هو العائد على الأصول (ROA) الذي تراجع مقابل متغيرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف (الدولار الأمريكي)، وعرض النقود (M³) والتضخم (CPI).

ومعدل الإقراض للمصارف التجارية العينة. كانت فترة الدراسة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٢. استخدمت الدراسة بيانات ثانوية فصلية تم الحصول عليها من المصرف المركزي الكيني ومن المكتب الوطني الكيني للإحصاء ونشر البيانات المالية الفصلية من المصارف التجارية المختارة في العينة. تم تحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى $Squareed\ Least\ Square$ التي تفترض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وكانت تقنية التحليل هي الانحدار المتعدد باستخدام $Eveiws\ ٧$. وقد تبين أن الأداء المالي للمصارف التجارية تم قياسه بواسطة ROA يرتبط بشكل إيجابي مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود (M^3)، وسعر الفائدة على القروض من المصارف التجارية الفردية والتضخم، ويرتبط سلبيا مع سعر الصرف.

٣-٣-٢ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

حاولت هذه الدراسة أن تكون إضافة علمية على ما سبق من دراسات تم ذكرها أو الاطلاع عليها، حيث قامت هذه الدراسة بقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، سعر الفائدة الحقيقي) على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، وقد تميزت الدراسة باعتماد معدل العائد على الموجودات كمؤشر لتقييم الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية وهو ما لم يجده الباحث في الدراسات السابقة.

الفصل الثالث التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

١-٣ المقدمة

يتناول هذا الفصل من الدراسة التحليل الوصفي لأثر بعض المتغيرات الكلية متمثلة بـ (الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، وسعر الفائدة) على الأداء المالي للمصارف التجارية متمثلاً بـ (العائد على الموجودات) في العراق، خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٧).

٢-٣ تطور الأداء المالي للمصارف العراقية متمثلاً بالعائد على الموجودات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (١): الأداء المالي متمثلاً بالعائد على الموجودات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	العائد على الموجودات	التغير في العائد على الموجودات %	السنة	العائد على الموجودات	التغير في العائد على الموجودات %
١٩٩٠	٠.٩٩	-٦١.٥٤%	٢٠٠٤	٠.٠٥	
١٩٩١	٠.٩١	-٨.٠٨%	٢٠٠٥	٠.٠٥٥	-٩٠.٠٠%
١٩٩٢	٠.٧٧	-١٥.٣٨%	٢٠٠٦	٠.٠٧	١٣٠٠.٠٠%
١٩٩٣	٠.٨٤	٩.٠٩%	٢٠٠٧	٠.٠١	-٨٥.٧١%
١٩٩٤	٠.٨٤	٠.٠٠%	٢٠٠٨	٠.١١	١٠٠٠.٠٠%
١٩٩٥	١.٤	٦٦.٦٧%	٢٠٠٩	٠.١٣	١٨.١٨%
١٩٩٦	٠.٨٧	-٣٧.٨٦%	٢٠١٠	٠.١٥	١٥.٣٨%
١٩٩٧	٠.٨٦	-١.١٥%	٢٠١١	٠.٤٨	٢٢٠.٠٠%
١٩٩٨	٠.٨	-٦.٩٨%	٢٠١٢	٠.٤٩	٢.٠٨%
١٩٩٩	١.٢٧	٥٨.٧٥%	٢٠١٣	٠.٥١	٤.٠٨%
٢٠٠٠	٠.٧١	-٤٤.٠٩%	٢٠١٤	٠.٥١	٠.٠٠%
٢٠٠١	٠.٨	١٢.٦٨%	٢٠١٥	٠.٤٨	-٥.٨٨%
٢٠٠٢	٠.٨٦	٧.٥٠%	٢٠١٦	٠.٢٨	-٤١.٦٧%
٢٠٠٣	٠.١٣	-٨٤.٨٨%	٢٠١٧	٠.٤٢	٥٠.٠٠%

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقارير السنوية للمصرف المركزي قسم الودائع على الموجودات

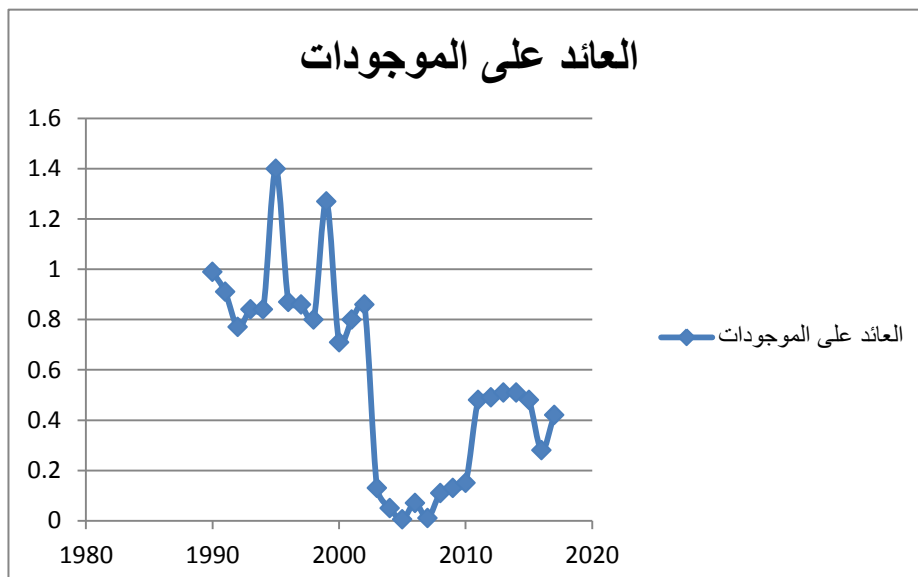
التغير العائد على الموجودات: من إعداد الباحث.

يظهر في الجدول (١) التذبذب الواضح في العائد على الموجودات كمؤشر للأداء المالي المتذبذب للمصارف في العراق، فقد بدأ بالتراجع منذ بداية فترة الدراسة حيث بلغ (٠.٩١) في العام (١٩٩١) بمعدل تراجع مقداره (-٨.٠٨%) واستمر بالانخفاض بعدها ليصل (٠.٧٧) بسبب تداعيات الحرب مع إيران، وظروف الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق في تلك الفترة والذي أدبالي عزوف الأفراد والشركات عن إيداع أموالهم أو الإقتراض بسبب انخفاض قيمة العملة ، حيث وصل سعر صرف الدينار العراقي آنذاك إلى (٤٥٠ دينار) مقابل دولار واحد، بسبب

حرمان العراق من الإيرادات النفطية والتي تعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاده فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم والتي ارتفعت بشكل كبير بسبب لجوء الحكومة آنذاك إلى الإصدار النقدي الجديد لسد نفقاتها الأمر الذي أدى إلى توجه الأفراد إلى اقتناء الأصول المنتجة كالعقارات والسلع المعمرة وفي العام (١٩٩٥) ارتفع العائد على الموجودات وبعد عام (١٩٩٦) وتوقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) شهد العراق استقراراً نسبياً في الأسعار فبلغ العائد على الموجودات (٠.٨٧) في ذلك العام و (٠.٨٦) في العام (١٩٩٧) بمعدل تغير مقداره (-) ١.١٥% فقط. ونتيجة لإصدار قانون المصارف الخاصة لتعمل كريدف للمصارف الحكومية في رفع سقف المدخرات فقد ارتفع العائد على الموجودات بسبب ارتفاع معدلات الودائع ليصل إلى (١.٢٧) في العام (١٩٩٩). لكن بسبب تداعيات الحرب على العراق والتدمير الذي حل بالبنى التحتية والفروع الاقتصادية فقد هبط العائد على الموجودات ليصل إلى (٠.١٣) في العام (٢٠٠٣). وقد انخفض العائد على الموجودات بعد ذلك بشكل ملحوظ حيث وصل (٠.٠٥) في العام (٢٠٠٤) وبمعدل تغير (-) ٦١.٥٤% عن العام (٢٠٠٣) وتراجع في العام الذي بعده ليصل إلى (٠.٠٠٥) بعد الحرب نتيجة الانفلات الأمني الذي حصل في البلاد فأصبح الأفراد يخافون على مدخراتهم وقل الإيداع المصرفي.

وبعد العام (٢٠٠٨) بدأ التحسن النسبي في قيمة العائد على الموجودات، حيث ارتفعت لتصل إلى (٠.١١) واستمرت بالارتفاع نتيجة الاستقرار في الوضع الأمني وارتفاع عائدات النفط، وازدياد ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي فوصل العائد على الموجودات لأعلى نسبة له في العام (٢٠١٤) ليصل إلى (٠.٥١) وقد أشار المصرف المركزي العراقي إلى أن هذه الزيادة في مجموع موجوداته تعود إلى الموجودات المحلية (الديون الحكومية) الناتجة عن ارتفاع فقرة السندات والحوالات الحكومية. ثم عاد العائد على الموجودات إلى الانخفاض ليصل إلى (٠.٤٢) نتيجة للأزمة المالية المتمثلة بنقص السيولة التي يعاني منها البلد جراء الانخفاض الحاد بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فلجأت وزارة المالية بالاقتراض الداخلي لسد الفجوة المالية من خلال إصدار حوالات الخزينة والسندات وإعادة خصمها لدى المصرف المركزي وشراءها في السوق الثانوية.

ويشير الشكل (١)، إلى التغيرات التي طرأت على العائد على الموجودات خلال الأعوام من (١٩٩٠-٢٠١٧)، ومن الملاحظ من الرسم البياني الصدمات التي تعرض لها قيمة العائد على الموجودات من خلال الهبوط أو الارتفاع الحاد في معدله، وهو ما نتج عن الصدمات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تعرض لها العراق في تلك الفترات.



الشكل (١): معدل التغير في العائد على الموجودات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

٣-٣ تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	التغير في الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩٠	١١٩٤٠٩٤٥٠.٣		٢٠٠٤	١٠١٨٤٥٢٦٢.٤	٥٢.٦٥%
١٩٩١	٤٢٣١١٥١٩٤	-٩٦.٤٦%	٢٠٠٥	١٠٣٩٧٣١٧٩.٦	٢.٠٩%
١٩٩٢	٥٦٩٢٣٣٦٣.٦٥	١٢٤٥.٣٤%	٢٠٠٦	١٠٩٨٤٣٧٣٤.٧	٥.٦٥%
١٩٩٣	٧٤١٦٥٣٥٣.٤٤	٣٠.٢٩%	٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣.٤	١.٤٧%
١٩٩٤	٧٧٠٢٤٠٨١.٠٦	٣.٨٥%	٢٠٠٨	١٢٠٦٢٦٥١٧.١	٨.٢٣%
١٩٩٥	٧٨٦٥٧٠٠٨.١٣	٢.١٢%	٢٠٠٩	١٢٤٧٠٢٨٤٧.٩	٣.٣٨%
١٩٩٦	٨٧٣٢٥٦٢٨.٣٩	١١.٠٢%	٢٠١٠	١٣٢٦٨٧٠٢٨.٦	٦.٤٠%
١٩٩٧	١٠٥٧١٧٨٩.٦	-٨٧.٨٩%	٢٠١١	١٤٢٧٠٠٢١٧	٧.٥٥%
١٩٩٨	١٤٢٧٧٥٦٢.٠	١٢٥٠.٥٣%	٢٠١٢	١٤٢٧٠٠٢١٧	٠.٠٠%
١٩٩٩	١٦٧٨٨٨٠.٩٣	-٨٨.٢٤%	٢٠١٣	١٧٤٩٩٠١٧٥	٢٢.٦٣%
٢٠٠٠	١١٢٢٠٨٥١١.٥	٥٦٨.٣٥%	٢٠١٤	١٧٥٣٣٥٣٩٩.٦	٠.٢٠%
٢٠٠١	١١٤٤٨٧٤٩٣.٦	٢.٠٣%	٢٠١٥	١٨٢٠٥١٣٧٢.٦	٣.٨٣%
٢٠٠٢	١٠٤٨٢٢٩٢١	-٨.٤٤%	٢٠١٦	١٩٩٤٧٦٦٠٠.٢	٩.٥٧%
٢٠٠٣	٦٦٧٢٠٠٩٧.٩	-٣٦.٣٥%	٢٠١٧	٢٠١٥٢٨٢١٥.٦	١.٠٣%

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة.

التغير في الناتج المحلي الإجمالي: من إعداد الباحث.

يظهر في الجدول (٢) ان الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (١١٩.٤) مليون دينار عام (١٩٩٠) وشهد انخفاضًا شديدًا خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث بلغ (٤.٢) مليون دينار في العام (١٩٩١) بمعدل تغير مقداره (-٩٦.٥%) وذلك نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية وتوقف استيراد المواد الأولية وتدمير القطاعات الانتاجية، ثم عاد للارتفاع بعد الحرب ليصل إلى (٥٦.٩) مليون دينار في العام (١٩٩٢).

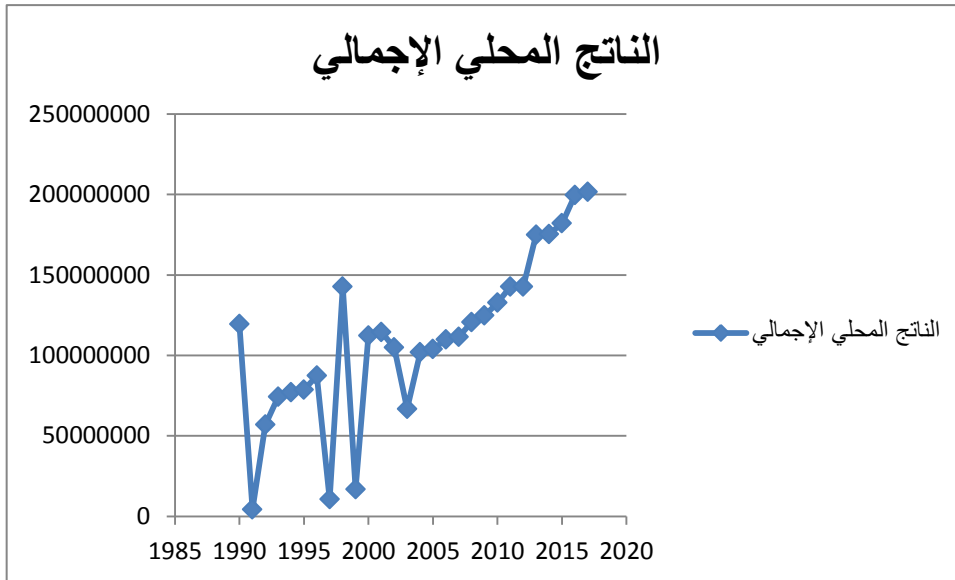
عانى الاقتصاد العراقي في فترة ما بعد الحرب ظروفًا اقتصادية وسياسية صعبة جدًا أثرت على مقدرات الاقتصاد العراقي، حيث تعرض العراق للحصار الاقتصادي وتم السيطرة على تصديره للنفط وبقي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ضمن هذه الظروف حتى العام (١٩٩٦) فقد شهد خلالها تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض، وبلغ ذروته مع العام (١٩٩٧) بمعدل تراجع (-٨٧.٨٩%)، وكنتيجة لتوقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة في العام (١٩٩٦)، تعافى الاقتصاد العراقي وعاد للقدرة على تصدير النفط مقابل شروط ضمن اتفائيته مع الأمم المتحدة كان من ضمنها حفظ إيرادات العراق ضمن صندوق تابع للأمم المتحدة (صندوق تنمية العراق). عاد بعدها الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع والتحسن بقيمة مركبة بلغت (١٢٥٠.٥%) للعام (١٩٩٨) عن العام الذي سبقه.

وبعد العام (٢٠٠١) عاد الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض نتيجة احتلال العراق وما رافق ذلك من أعمال تخريب وتدمير للبنية التحتية وتعطيل مسار نمو العديد من الفروع في الاقتصاد العراقي، مما سبب عجزًا ودمارًا واضحًا في المقدرات الاقتصادية وتدمير للميزة التنافسية مع المنتجات الأجنبية المماثلة، وسبب ضررًا كبيرًا في القطاعات الانتاجية، وفي تلك الفترة اعتمد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على تصدير النفط الخام، لذا حقق الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا كبيرًا بلغ حوالي (٦٦.٧) مليون دينار بمعدل تراجع (-٣٦.٣٥%) عن العام (٢٠٠٢)، وهذا يعتبر دخلاً للبلدان الأفقر على مستوى العالم في تلك الفترة.

ومع انتعاش اقتصاد الصين ارتفع الطلب على النفط العراقي فزادت الأسعار وبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٠١.٨) مليون دينار بمعدل ارتفاع (٥٢.٧%) للعام (٢٠٠٤) عن العام السابق. واستمرت هذه القيم بالتزايد والارتفاع بنسب متذبذبة حتى العام (٢٠١٢) حيث ثبتت قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبلغت (١٤٢.٧) مليون دينار ، بسبب ازدياد عائدات النفط وارتفاع

مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لازدهار السوق النفطية، وارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية وكمية المنتج منه، ثم عادت للارتفاع بمعدل (٢٢.٦%) للعام (٢٠١٣) عن العام الذي سبقه، وعادت للارتفاع ببطء نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام من جهة، وتقليص المعروض النفطي من قبل أوبك من جهة أخرى، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقدار (١%) فقط للعام (٢٠١٧) عن العام الذي سبقه.

ويشير الشكل (٢)، إلى التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام من (١٩٩٠-٢٠١٧)، ومن الملاحظ من الرسم البياني الصدمات التي تعرض لها قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الهبوط أو الارتفاع الحاد في معدله، وهو ما نتج عن الصدمات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تعرض لها العراق في تلك الفترات.



الشكل (٢): معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

٤-٣ تطور التضخم خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الجدول (٣) التضخم في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	التضخم	التغير في التضخم %	السنة	التضخم	التغير في التضخم %
١٩٩٠	٥١.٧		٢٠٠٤	٢٦.٨	-٢٠.٠٠%
١٩٩١	١٨٦.٥	٢٦٠.٧٤%	٢٠٠٥	٣٧.١	٣٨.٤٣%
١٩٩٢	٨٣.٧	-٥٥.١٢%	٢٠٠٦	٥٣.١	٤٣.١٣%
١٩٩٣	٢٠٧.٦	١٤٨.٠٣%	٢٠٠٧	٣٠.٩	-٤١.٨١%
١٩٩٤	٤٩٢	١٣٦.٩٩%	٢٠٠٨	١٢.٧	-٥٨.٩٠%
١٩٩٥	٣٥١.٣	-٢٨.٦٠%	٢٠٠٩	٨.٣	-٣٤.٦٥%
١٩٩٦	-١٥.٤	-١٠٤.٣٨%	٢٠١٠	٢.٥	-٦٩.٨٨%
١٩٩٧	٢٣	-٢٤٩.٣٥%	٢٠١١	٥.٦	١٢٤.٠٠%
١٩٩٨	١٤.٩	-٣٥.٢٢%	٢٠١٢	٦.١	٨.٩٣%
١٩٩٩	١٢.٢	-١٨.١٢%	٢٠١٣	١.٩	-٦٨.٨٥%
٢٠٠٠	٥.٤	-٥٥.٧٤%	٢٠١٤	٢.٢	١٥.٧٩%
٢٠٠١	١٦.١	١٩٨.١٥%	٢٠١٥	١.٤	-٣٦.٣٦%
٢٠٠٢	١٩.٤	٢٠.٥٠%	٢٠١٦	٠.١	-٩٢.٨٦%
٢٠٠٣	٣٣.٥	٧٢.٦٨%	٢٠١٧	٠.٢	١٠٠.٠٠%

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة.

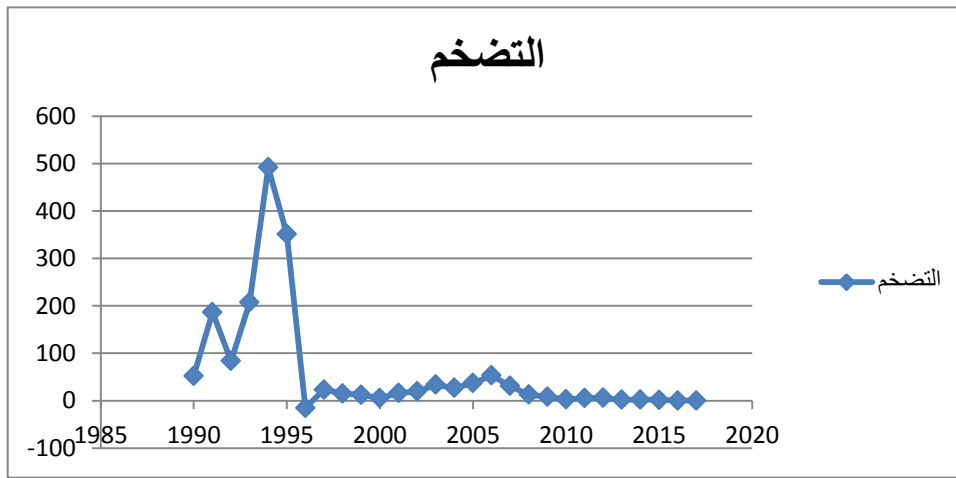
التغير في التضخم: من إعداد الباحث.

شهد التضخم ارتفاعاً شديداً كما يظهر في الجدول (٣) في بداية سنوات الدراسة، فقد بلغ (١٨٦.٥) في عام (١٩٩١) بمقدار تغير (٢٦٠.٧٤%) عن العام الذي سبقه، وذلك على أثر حرب العراق مع إيران وما خلفته العمليات العسكرية وفرض الحصار الاقتصادي على البلد، واستمر هذا التباين في الارتفاع حتى العام (١٩٩٦)، حيث شهد التضخم انخفاصاً ملحوظاً (انكماشاً) وصل إلى (-١٥.٤) وهي القيمة السالبة الوحيدة خلال سنوات الدراسة وبمعدل تغير (-١٠٤.٣٨%)، وذلك بسبب موافقة العراق على تطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) وعاد بعدها التضخم إلى الارتفاع في العام (١٩٩٧) فبلغ (٢٣) واستمر بعدها بالانخفاض حتى العام (٢٠٠٠)، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى (١٦.١) للعام (٢٠٠١) بمعدل تغير مقداره (١٩٨.١٥%) عن العام (٢٠٠٠) وذلك بعد الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتمويل عجزها عن طريق الإصدارات النقدية التي لم يرافقها زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة، مما أدى إلى وصول التضخم إلى قيمة (٣٣.٥) في العام (٢٠٠٣)، بعد احتلال العراق، ثم رفع الحصار عن العراق.

تحول بعد ذلك النظام الاقتصادي من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق مع اتباع نظام سعر الصرف الحر، وحرية تداول العملات الأجنبية، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للمبادرة في الاستثمار المحلي وتحفيز المشاريع الاقتصادية، انخفض إثر ذلك التضخم إلى (٢٦.٨) في العام (٢٠٠٤) بمعدل تغير (-٢٠%) عن العام (٢٠٠٣) ثم عاد للارتفاع خلال الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب رفع الدعم الحكومي المنطلق من توجهات الخصخصة والزيادة في رواتب الموظفين والسعي للسيطرة على العجز المالي. ثم عاد

التضخم بعدها للانخفاض من العام (٢٠٠٧) حتى العام (٢٠١٠) بشكل بسيط وارتفع ثانية في العام (٢٠١١) و (٢٠١٢) حيث شهد النفط انخفاضاً نسبياً في أسعاره، وعلى أثر استثناء العراق من سقف التصدير النفطي لمنظمة الأوبك، واستمر بالانخفاض حتى وصل معدل نموه إلى قيم سالبة بلغت (-٩٢.٨٦%) في العام (٢٠١٦) عن العام الذي سبقه، وذلك نظراً للظروف الأمنية متمثلة بسقوط الموصل وخروج الكثير من الحقول النفطية عن سيطرة الحكومة المركزية بالإضافة إلى الانخفاض العالمي لأسعار النفط. بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خاصة أسعار السلع الغذائية.

يشير الشكل (٣)، إلى التغيرات التي طرأت على معدل التضخم خلال الأعوام من (١٩٩٠-٢٠١٧)، ومن الملاحظ من الرسم البياني الصدمات التي تعرض لها معدل الأسعار في العراق من خلال الهبوط أو الارتفاع الحاد، وهو ما نتج عن الصدمات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تعرض لها العراق في تلك الفترات.



الشكل (٣): معدل التغير في التضخم في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) ٥-٣ تطور سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

يُعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تستخمد للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، لكونها واحدة من الأدوات المهمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الطلب على النقود والعرض النقدي.

الجدول (٤) سعر الفائدة الحقيقي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	سعر الفائدة الإسمي	سعر الفائدة الحقيقي	نسبة التغير في سعر الفائدة الحقيقي %	السنة	سعر الفائدة الإسمي	سعر الفائدة الحقيقي	نسبة التغير في سعر الفائدة الحقيقي %
١٩٩٠	٨.٧	-٤٣	-٢٤.٣٦%	٢٠٠٤	٦	-٢٠.٨	-٢٤.٣٦%
١٩٩١	٨.٧	-١٧٧.٨	٣١٣.٤٩%	٢٠٠٥	٧	-٣٠.١	٤٤.٧١%
١٩٩٢	٨.٨	-٧٤.٩	-٥٧.٨٧%	٢٠٠٦	١٦	-٣٧.١	٢٣.٢٦%
١٩٩٣	١٠	-١٩٧.٦	١٦٣.٨٢%	٢٠٠٧	٢٣.٣	-٧.٦	-٧٩.٥١%
١٩٩٤	١٠	-٤٨٢	١٤٣.٩٣%	٢٠٠٨	٢٣.٣	١٠.٦	-٢٣٩.٤٧%
١٩٩٥	١٠.٨	-٣٤٠.٥	-٢٩.٣٦%	٢٠٠٩	١٣.٤	٥.١	-٥١.٨٩%
١٩٩٦	١٠.٦	٢٦	-١٠٧.٦٤%	٢٠١٠	١٢.٤	٩.٩	٩٤.١٢%
١٩٩٧	١٠.٦	-١٢.٤	-١٤٧.٦٩%	٢٠١١	٨.٤	٢.٨	-٧١.٧٢%
١٩٩٨	١٠.٧	-٤.٢	-٦٦.١٣%	٢٠١٢	٩.٢	٣.١	١٠.٧١%
١٩٩٩	١٠.٨	-١.٤	-٦٦.٦٧%	٢٠١٣	١٣.٣٩	١١.٤٩	٢٧٠.٦٥%
٢٠٠٠	١١	٥.٦	-٥٠٠.٠٠%	٢٠١٤	١٢.٦	١٠.٤	-٩.٤٩%
٢٠٠١	١١	-٥.١	-١٩١.٠٧%	٢٠١٥	١٢.٢٩	١٠.٨٩	٤.٧١%
٢٠٠٢	١١.٢	-٨.٢	٦٠.٧٨%	٢٠١٦	١٢.٣٨	١٢.٢٨	١٢.٧٦%
٢٠٠٣	٦	-٢٧.٥	٢٣٥.٣٧%	٢٠١٧	١٢.٥٧	١٢.٣٧	٠.٧٣%

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمصرف المركزي العراقي (١٩٩٠-٢٠١٧)، صفحات متفرقة.
سعر الفائدة الحقيقي والتغير في سعر الفائدة الحقيقي: من إعداد الباحث.

يُبين الجدول (٤) أن سعر الفائدة الاسمي كان ثابتاً نوعاً ما خلال بداية سنوات الدراسة، حيث كانت الحكومة هي المسيطرة على تحديد أسعار الفائدة، وقد أدى ذلك الى انخفاض شديد في سعر الفائدة الحقيقي نظراً لمعدلات التضخم المرتفعة، فكما يظهر في الجدول فقد بلغ سعر الفائدة الحقيقي (-١٧٧.٨) في العام (١٩٩١) بمعدل تغير (٣١٣.٤٩%) عن العام (١٩٩٠)، و بعد العام (١٩٩٢) وبعد الحرب مع إيران ازداد الانخفاض في معدلات سعر الفائدة الحقيقي، حتى بلغ (-٤٨٢) في العام (١٩٩٤) وعاد للانخفاض قليلاً في العام الذي بعده لكنه بقي سالباً. شهد سعر الفائدة الحقيقي تحسناً في العام (١٩٩٦) حيث وقعت الحكومة اتفاقية النفط مقابل الغذاء مما حقق تحسناً

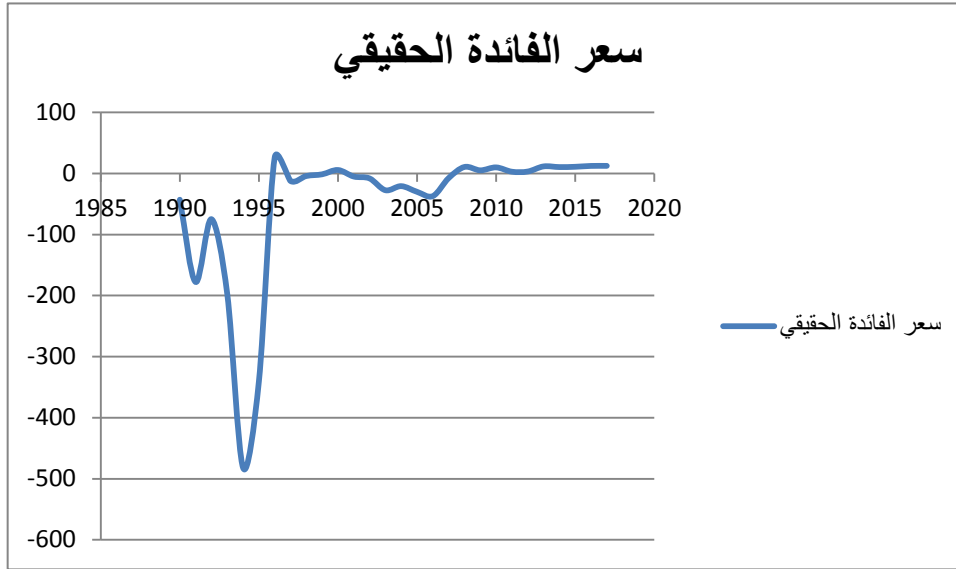
في معظم قطاعاتها الاقتصادية، كان منها القطاع المصرفي، حيث بلغ سعر الفائدة الحقيقي (٢٦) بمعدل تغير (-١٠٧.٦%) ، لكن سرعان ما عاد إلى القيم السالبة في الأعوام (١٩٩٧-١٩٩٩) نظرًا لما كان يعانيه العراق من معوقات خلال الحصار الاقتصادي عليه كالارتفاع العام في الأسعار وانخفاض سعر النفط الخام. عاد سعر الفائدة الحقيقي ليشهد ارتفاعاً في العام (٢٠٠٠) حيث بلغ (٥.٦) ولكن بسبب تداعيات الحصار والغزو على العراق وما تبعها من حروب أدت إلى انهيار البنية التحتية وتدمير العديد من الفروع الاقتصادية، عاد سعر الفائدة الحقيقي إلى التراجع إلى القيم السالبة خلال سنوات الحرب. لكن بعد العام (٢٠٠٣) حصل المصرف المركزي على الاستقلالية بموجب القانون (٥٦) للعام (٢٠٠٤)، وعليه فقد أصبح المصرف المركزي هو المتحكم بسعر الفائدة، ولا يمكن للحكومة إجباره على الإقراض بشكل مباشر، وإنما عن طريق التعاون والتشاور بما يحقق أهداف البلد الاقتصادية. فقام المصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة الاسمي خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥) كمحاولة لتحفيز الاستثمار، لكن هذه المحاولة لم تنجح، وعادت أسعار الفائدة للارتفاع حتى وصلت إلى (٢٣) ووصلت أسعار الفائدة الحقيقية إلى (-٧.٦) في العام (٢٠٠٧) .

وكنتيجة ارتفاع حجم المبالغ المودعة من قبل المصارف في المصرف المركزي، لتحفيز معدلات الفائدة في تادية دورها في تعظيم مستويات الادخار والحفاظ على مستوى عوائد الإيداع لدى المصارف، فقد ارتفع سعر الفائدة الحقيقي وعاد إلى القيم الموجبة، حيث بلغ (١٠.٦) في العام (٢٠٠٨) بمعدل تغير مقداره (-٢٣٩.٥%) .

انخفض سعر الصرف بعد العام (٢٠٠٨)، هذا التخفيض ساعد السياسة النقدية في تنفيذ أهدافها بخفض التضخم والحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة للمرة الأولى مما عزز من قدرة النظام المالي على الاستمرار ومنح السوق النقدية فرصة الاستقرار والديمومة في أشد الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال الاعوام التي تلت العام (٢٠٠٣).

قام بعدها المصرف المركزي باتباع سياسة تخفيض الودائع النقدية للمصارف التجارية فيه ، حيث كان الاقتصاد بحاجة إلى ضخ الأموال من أجل دفع عجلة التنمية وتحريك الاقتصاد العراقي نحو الأمام، واستمر سعر الفائدة الحقيقي بالارتفاع حيث بلغ (١١.٤٩) في العام (٢٠١٣)، بعد ذلك قام المصرف المركزي بتثبيت سعر فائدة اسمي حوالي (١٢) ليحافظ على التحسن الذي شهده السوق المصرفي والذي شهد ثباتاً في سعر الفائدة الحقيقي حتى العام (٢٠١٧).

ويشير الشكل (٤)، إلى التغيرات التي طرأت على سعر الفائدة الحقيقي خلال الأعوام من (١٩٩٠-٢٠١٧)، ومن الملاحظ من الرسم البياني الانخفاض الشديد الذي تعرض له معدل سعر الفائدة الحقيقي في فترة حرب إيران، وما تبعها من تذبذبات حتى فترة حرب العراق، كل تلك التذبذبات الناتجة عن الصدمات الاقتصادية والأزمات السياسية التي تعرض لها العراق في تلك الفترات.



الشكل (٤): معدل التغير في سعر الفائدة الحقيقي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

١-٤ تمهيد

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٢-٤ مصادر جمع البيانات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الثانوية التالية:

- في ما يتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، فقد تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- وفيما يخص البيانات الإحصائية الخاصة بجداول الدراسة فقد تم الحصول عليها من بيانات المصرف المركزي العراقي.

٣-٤ الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson (١٩٨٢) وPlosser & دراساتهما التي أكدوا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليبسبيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج

اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

٤-٣-١ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., ٢٠٠٠).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) (Phillips and Perron ١٩٨٨). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم

متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, ٢٠٠٩)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة ، وهذه الفروض هي كما يلي:
- اختبار الاستقرارية
- اختبار الارتباط الذاتي
- اختبار تجانس التباين للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
- الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

٤-٣-٢ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبسبيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٥) إن جميع المتغيرات غير مستقر عند المستوى، لذلك لا بد من أخذ الفرق الأول ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبسبيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (٥) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

النتيجة	PP(prob)	ADF(prob)	المتغير
غير مستقرة	٠.٢٩١٢	٠.٢٥٠١	المستوى
مستقرة	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٩	الفرق الأول
غير مستقرة	٠.١٨٣٨	٠.٥٥٨٧	المستوى
مستقرة	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	الفرق الأول
غير مستقرة	٠.١٦١٢	٠.١٤٧٣	المستوى
مستقرة	٠.٠٠٩٠	٠.٠٠١٦	الفرق الأول
غير مستقرة	٠.٢٨٦٥	٠.٢٨٦٥	المستوى
مستقرة	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

٤-٣-٣ اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (٦) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

جدول (٦) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
٠.٤١٣٥	Prob. F(١,٢٢)	١.٢١٩٦٩٢	F-statistic
٠.٣٠٩٨	Prob. Chi-Square(١)	٢.٦٧١٢٤٤	Obs*R-squared
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: ٠٥/٠٧/١٩ Time: ١٥:٤٠			
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧			
Included observations: ٢٧			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews

٤-٣-٤ اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) ، حيث يتبين من نتائج في جدول (٧) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اكبر من (٠.٥) الى تجانس تباين الاخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الاخطاء ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس تباين الاخطاء.

جدول (٧) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
٠.٤٠٦٥	Prob. F(٣,٢٣)	٠.٢٦٥٨١٠	F-statistic
٠.٥١١٨	Prob. Chi-Square(٣)	٣.٩٩٣٧٩	Obs*R-squared
٠.١١٦٩	Prob. Chi-Square(٣)	١.٢٠٠٦٩	Scaled explained SS
Dependent Variable: RESID ^٢			
Method: Least Squares			
Date: ٠٥/٠٧/١٩ Time: ١٥:٤١			
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

٥-٣-٤ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov وشابيرو-Shapiro-Wilk، حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (٨) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من ٥% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٨) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

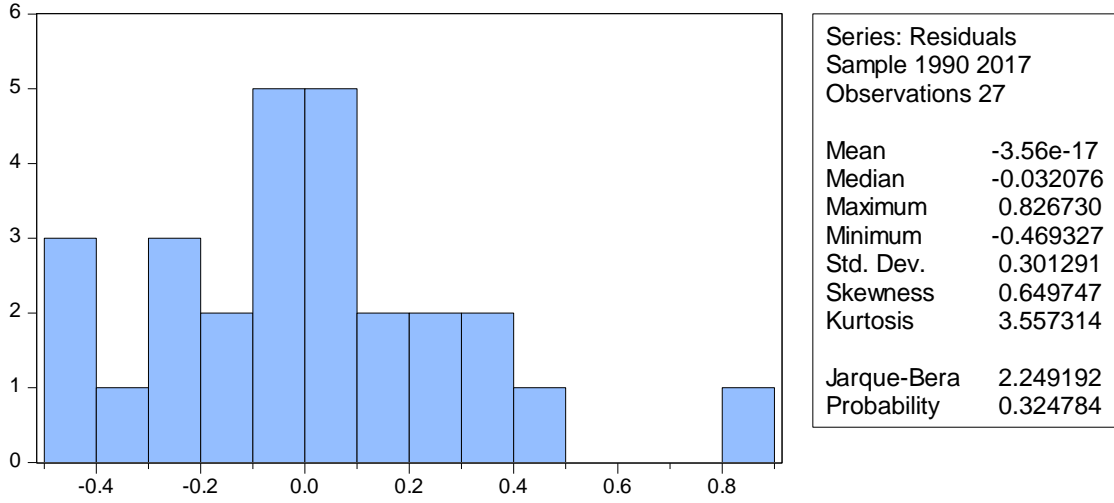
Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
inf	٠.٠٧	٠.٢٠(*)	٠.٩٣	٠.٢٤
rgdp	٠.١٥	٠.١٩	٠.٧٩	٠.٣٧
rir	٠.٠٩	٠.٢٥(*)	٠.٨٩	٠.٢٠
roa	٠.٢٠	٠.٢١	٠.٨١	٠.٣٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

٤-٣-٦ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

تم استخدام اختبار Jarque-Bera، حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت الأخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار Jarque-Bera إن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (٩) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٩) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

٤-٣-٧ الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

- تم استخدام اختبار بيرسون، حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة. وقد بين اختبار بيرسون عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة حيث يتبين ذلك كما في الجدول (١٠).

جدول (١٠) اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

RIR	RGDP	INF	
٠.١٩	٠.١١	١	INF
٠.٢٩	١		RGDP
١			RIR

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.

٤-٤ نموذج الدراسة :

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 RGDP + \beta_3 RIR + E$$

حيث:

ROA : العائد على الموجودات .

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

INF : معدل التضخم .

RIR : سعر الفائدة الحقيقي .

β_0 : الحد الثابت .

β_1 ، β_2 ، β_3 : معاملات الانحدار .

E: حد الخطأ .

٤-٥ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية :

١. H_{01} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات.

٢. H_{02} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات.

٣. H_{03} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات.

٦-٤ مناقشة النتائج

الجدول (١١) يبين نتائج الانحدار، ومن خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- وجود تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، حيث بلغ قيمة معامل التأثير $-0.18E-2$ ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات بمقدار $-0.18E-2\%$ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.29805 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١٪ في معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات بمقدار -0.29805% ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات.

- عدم وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.76 ، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03}) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤ 0.05 لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند

- مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات.
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٤١% من التغيرات في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات في العراق تعود إلى الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم ، وسعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية ، وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.
- كما يتبين من خلال احتمالية ال F (0.0005) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول (١١) نتائج الانحدار

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: ٠٥/٠٧/١٩ Time: ١٥:٣٩				
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٧				
Included observations: ٢٧				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠.٠٠٠٠	٥.٥٤٩٦١٥	٠.١٩٠١٥٩	١.٠٥٥٣٠٧	C
٠.٠١٥٢	-٢.٦٢٢١١٥	٠.١١٣٦٦٨	-٠.٢٩٨٠٥٢	INF
٠.٠٢٢٤	-٢.٤٤٨٢١٢	٨.٩١E-٠٦	-٢.١٨E-٠٥	RGDP
٠.٧٦٧٢	-٠.٢٩٩٦١٧	٠.١٦٩١٦	-٠.٠٥٠٦٨	RIR
٥.٣٩٤٢٦٩	F-statistic		٠.٤١٣٠٠٨	R-squared
٠.٠٠٥٨٤٥	Prob(F-statistic)		٠.٣٣٦٤٤٤	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

الفصل الخامس النتائج و التوصيات

١-٥ النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي :

١- إن جميع المتغيرات غير مستقر عند المستوى، لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

٢- وجود تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، حيث بلغ قيمة معامل التأثير $-0.18E-05$ ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات بمقدار $-0.18E-05\%$.

٣- وجود تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.29805 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة ١% في معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات بمقدار 0.29805% .

٤- عدم وجود تأثير معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.76 .

٥- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٤١% من التغيرات في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية مقاسا بالعائد على الموجودات في العراق تعود إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم ، وسعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية ، وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.

٦- كما يتبين من خلال احتمالية ال F(٠.٠٠٥) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

٢-٥ التوصيات:

١. نظراً لوجود أثر سلبي للتضخم على الأداء المالي للمصارف ، توصي الدراسة المصارف بالعمل على تقدير عوائدها مسبقاً لتجنب الآثار السلبية التي قد يخلفها التضخم .
٢. نظراً لعدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لسعر الفائدة الحقيقي على الأداء المالي للمصارف التجارية فإن الدراسة توصي بحرية الالتزام بسعر الفائدة الذي تحدده السلطة النقدية، وإعطاء الاستقلالية لها.
٣. توصي الدراسة بوضع أنظمة متطورة لتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية ومتابعة اداءها المالي والحد من الجهد المالي للمصارف التجارية العراقية.
٤. العمل على توعية الأفراد بأهمية الادخار وتعبئته نحو الاستثمار، والعمل على زيادة المنافسة بين المصارف التجارية لتشجيع الأفراد على الإيداع بما يخدم السياسة الاقتصادية للبلد.
٥. توصي الدراسة بتلاؤم سياسات المصارف التجارية العراقية مع توجهات السياسة النقدية ممثلة بالبنك المركزي وخضوعها لتوجهات السلطة المركزية من خلال وضع سياسات تمييزية من قبل السلطة النقدية العراقية.
٦. نظراً لأن النموذج يعتبر صالحاً لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات والاداء المالي للمصارف فإن الدراسة توصي باعتماد النموذج باستخدامه لاحقاً من قبل الباحثين الاقتصاديين لدراسة متغيرات اقتصادية اخرى تؤثر بالاداء المالي للمصارف التجارية والمؤسسات المالية بشكل عام.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية

- آدم، مصطفى حسن محمد، (٢٠١٤)، تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية- دراسة حالة بنك أربيل للاستثمار والتمويل، المجلة الأوروبية لمراجعة الحسابات وبحوث المالية، ٢ (٦)، ١٦٢-١٧٧.
- بن ساسي، إلياس، وقريشي، يوسف، (٢٠٠٦)، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان- الأردن.
- بن علي، بلعزوز، (٢٠٠٣). انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٣٠-٣١.
- بني هاني، حسين، (٢٠٠٣). اقتصاديات النقود والمصارف: الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.
- الجنابي، حيدر عباس، (٢٠١٥)، أثر أسعار الفائدة في مؤشرات الأداء المالي للأسواق المالية. دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (١١)، العدد (٤٣).
- حسين، مجيد وسعيد، عفاف (٢٠١٤). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الخزاعلة، احمد سالم، والحوالدة، محمد غازي، (٢٠١٥)، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣). مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (٢١) العدد (٦).
- الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠) ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن.
- دادن، عبد الغني و كماسي، محمد الأمين، (٢٠٠٥)، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية ص ١٠، المؤتمر الدولي العلمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي.
- درغام، ماهر موسى ، (٢٠٠٩)، أثر تطبيق نموذج الأداء المتوازن (BSC) في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٧، العدد ١.

الدعاس، عبد الله احمد عبد الله، (٢٠١٠)، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٧، العدد ١.

الزغير، محمد عبد الحكيم (٢٠٠١). هل من مخرج للمصارف الإسلامية في ظل العولمة؟، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢١، عدد ٢٤٠.

سبتي، اسماعيل ومطلب، فائزة، (٢٠١٤)، فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية ص٩، جامعة حمة لخضر الوادي.

سعيد، يحيى وأوصيف، لخضر، (٢٠١٤)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تطوير الأداء المالي للمصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، ص ١٠، جامعة حمة لخضر الوادي.

سلام، عماد صلاح، (٢٠٠٤)، المصارف العربية والكفاءة الاستثمارية، الطبعة ١، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

صيام، أحمد زكريا، وأبو النادي، محمود عادل، (٢٠١٤). تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية- المجلد الأول، عدد (١)، ص ٣١٩.

طالب، علاء فرحان، والمشهداني، ايمان شيحان، (٢٠١١)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

الطويل، عبد الوهاب، (٢٠٠١). المصارف الإسلامية اتجاهات المستقبل، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢١، عدد ٢١.

العلي، علي حميد هندي والجهوري، حيدر جاسم عبيد، (٢٠١٧)، الركود المالي والتأثير على الأداء المالي (بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٤، عدد ٢.

عباس، صباح نوري، (٢٠٠٨)، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٧.

عبد الحق، رايس وعبد الملك، دبابش، (٢٠١٤)، دور المصارف الاجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، ص ٩٨، طبعة ١ مكتبة الوفاء القانونية، مصر.

عبد الله، خالد والطراد، اسماعيل (٢٠٠٦). ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الله، علي وبلحمري، خيرة، (٢٠١٥)، تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء السوق المالي الاردني، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، مجلد(٣) عدد(٧):٢٨٧-٣٠٠.

عبد، حيدر عباس(٢٠١٧) اطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الاداء المالي دراسة تحليلية لاراء عينة من دوائر محافظة المثنى،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد٧، عدد١.

علي، عبد المنعم والعيبي، نزار سعد الدين (٢٠٠٤). النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

عمر، رياض وحمود، انيس (٢٠٠٨). تحليل وقياس أثر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الاداء المصرفي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١٦، ص ٩٣-١٠٨.

العمرى، سميرة، (٢٠١٧)، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة حالة لمجموعة من المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- الجزائر.

عناية، غازي (٢٠٠٤). التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

غزلان، محمد عزت،(٢٠٠٢)،الاقتصاد الكلي : الحسابات - النظرية- السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،جمهورية مصر العربية - القاهرة.

فهد، نصر حمود، (٢٠٠٩)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، طبعة ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.

الكرخي، مجيد جعفر، (٢٠٠٨)، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان- الاردن.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٨٢).مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

محمد، حاكم محسن (٢٠٠٢). أثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد ١، ص. ١٧٠-١٨٥.

الموسوي، سعدية احمد حميد(٢٠١٧) العائد والخاطرة وانعكسهما على الاداء المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٥. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. مجلد ١٤. العدد ٣.

الشرفاء، ياسر عبد طه، والنحال، محمد ياسر زيدان، (٢٠١٧). أثر تقلبات أسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٩، عدد ١٨.

جواد، انتصار محمد، (٢٠١٢). تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل: دراسة تحليلية في مصرف الرشيد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد ٨. حسين، مجيد علي، (٢٠٠٤)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن- عمان.

الياسري، محمد فاضل نعمة(٢٠١٨)، استخدام مؤشرات الاداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقويم الاداء المالي دراسة في حالة المصرف الوطني الاسلامي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مجلد ١٦، العدد ٢.

يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم (٢٠٠٣). النقود واعمال المصارف، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmad, Afzal; Rehan, Raja; Chhapra, Imran Umer & supro, Saima (٢٠١٨).

Interest Rate and Financial Performance of Banks in Pakistan, International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, Vol. ٢, No. ١, P. ١-٧.

Al Nasser, Omar & Jackson, Dave. (٢٠١٤). **The impact of inflation on financial sector performance in Latin American Countries.** See discussions, stats, and author profiles for this publication at:

Alimi, R. Santos (٢٠١٤). Inflation and Financial Sector Performance: The Case of Nigeria, TJEB, ISSN: ٢٢٨٦-٠٩٩١, Vol. ٧, Issue. ١, P. ٥٥-٦٩.

- Barfield. T. Jesse, Fisher. M.caroline, Joner. E. Brenda, Building Quality into corporate Goals: Selling the issue to top management. ٢٠٠١.
- Bolt, W.; Haan, L.; Hoeberichts, M.; Van Oordt, M. R. & Swank, J. (٢٠١٢). Banks Profitability During Recessions, Journal of Banking & Finance, Vol. ٣٦, No. ٩, P.٢٥٥٢-٢٥٦٤.
- Branson, W. (٢٠٠٧). Macroeconomic Theory and Policy, third edition, First East- West Press.
- Caes, K. E. & Fair, R. C. (٢٠٠٩). Principle of Macroeconomics, ٩th Edition, Englewood Cliffs: Pearson Ed.
- Camoron, K. (١٩٧٢). Banking Lending and Economic Development: Some Lessons of History, New York: Oxford University Press.
- Chandler, L. V. (١٩٧٣). The Economic of Money and Banking, ٦th Editions, New York, Happer.
- Chioma, D. Oleka and Adanma, S. Eyisi and Clementina. (٢٠١٤). **Empirical Study of the Impact of Inflation on Bank Performance: Implication for Investment Decision Making in Banking Industry in Nigeria.** Humanity & Social Sciences Journal ٩ (٢):٦١-٧١.
- Christensen, I.; Mehg, C. & Moran, K. (٢٠١١). Bank Leverage Regulation and Macroeconomic Dynamic, CIRANO- Scientific Publications, ٢٠١١s-٧٦.
- Clark, Peter K. (١٩٨٢). Inflation and Productivity Decline, American Economic Review.
- Cliff, Osoro & Willy, Ogeto, (٢٠١٤), **Macroeconomic fluctuations effect on the financial performance of listed manufacturing firms in Kenya,** the international Journal of social sciences, vol.٢١, No.١, ISSN:٢٣٠٥-٤٥٥٧.
- Clin, hugh F.(١٩٨١). "what can we learn about change in organizations ?loraine T .SINNONTT .VOLUME ١٩٨١,Issue٩.

- Combey, Adam & Togbenou, Apelete (٢٠١٧). The Bank Sector Performance and Macroeconomics Environment: Empirical Evidence in Togo, International of Economics and Finance, Vol. ٩, No. ٢, P. ١٨٠-١٨٨.
- Criffiths, B. (١٩٧٩). Inflation: The Price of Property, London: Widen, Field and Nicolson Limited London
- Dimond, D. W. & Dybving, P. H. (١٩٨٣). Bank Runs, Deposit Insurance and Liquidity, The Journal of Political Economy, Available online: <https://doi.org/10.1088/2611000>.
- Dornbusch, R. & Fischer, S. (٢٠٠٥). Macroeconomics, Sixth Edition, MacGrow- Hill, New York.
- Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R., (٢٠٠١). Macroeconomics, Washington, MacGrow- Hill, Irwin.
- Dornbusch, R. & Fischer, S. (٢٠٠٥). Macroeconomics, Sixth Edition, MacGrow- Hill, New York.
- Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R., (٢٠٠١). Macroeconomics, Washington, MacGrow- Hill, Irwin.
- Enyioko, Newman (٢٠١٢). **Impact of Interest Rate Policy and Performance of Deposit Money Banks in Nigerian.** Global Journal of Management and Business Research. Vol ١٢. V. ١
- Gomez, M., Landier, A., Sraer, D. & Thesmar, D. (٢٠١٦). Banks Exposer to Interest Rate Risk and Transmission of Monetary Policy, European Systemic Risk Board Working Paper, No. ١٣.
- Gujarati, D and Porter, D. (٢٠٠٩). **Basic Econometrics**, (٥th ed.). International Edition, McGraw Hill.
- Haberler, G. (٢٠٠٣). Inflation its Come and Cures, Washington, American Enterprise Institute for Public Policy Research.

- Haggler, A. J. (١٩٧٧). Inflation Theory and Policy. Great Britain London: Macmillan.
- Hami, Mahyar. (٢٠١٧), **The effect of inflation on financial development indicators in Iran (٢٠٠٠-٢٠١٥)**, Studies in business and economics, no. ١٢ (٢)/٢٠١٧
<https://www.researchgate.net/publication/٢٢٨٦٩٣٥٦٣>
- ILLO, Anne Deraso, (٢٠١١), **The effect of Macroeconomic factors on financial performance of commercial Banks in Kenya**. University of Nairobi.
- Khalaf, Ammar Hamad, ٢٠١٩, The determinantes of financial development in Iraq, Iran. Econ. Rev. Vol. ٢٣, No. ١, PP ٦٣-٨٦.
- Kanwal, Sara & Nadeem, Muhammad. (٢٠١٣). **The impact of macroeconomic variables on the profitability of listed commercial banks in Pakistan**. European Journal of Business and Social Sciences, Vol. ٢, No. ٩, PP ١٨٦-٢٠١.
- Kaufman, H. (١٩٨٦). Interest Rate, the Market and the New Financial World, IB Tauris & Co. LTD, London.
- Khan, Waseem Ahmad. (٢٠١٤), **Impact of interest rate changes on the profitability of four major commercial banks in Pakistan**. International Journal of accounting and financial reporting. ISSN ٢١٦٢-٣٠٨٢, Vol. ٤, No. ١.
- Koch, T. & Macdonald, S. (٢٠١٠). Bank and Management, Mason South Western, Cengage Learning.
- Lorrino , Philipe, (٢٠٠٠), Comptes et Recits De la Performance, Edition D organization, Paris. P: ٤٨.
- Mankiw, N. Gregory (٢٠٠٩). Macroeconomics, Seventh Edition, Harvard University, Worth Poblsher.

- Mankiw, N. Gregory. (٢٠٠١). **Principles of Economics**, ٢nd edition. Harcourt. USA. P٥١٤.
- Nelson and Plosser(١٩٨٢), trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics, ١٠, ١٣٩-١٦٢.
- Parkin, Michael. (٢٠١٠). **PARKIN Macroeconomic**, ١٠th edition, University of Western Ontario
- Phillips and Peron,(١٩٨٨), Testing for unit root in time series regression biometrika, ٧٥, pp.٣٣٥-٣٤٦.
- pproach, London, Routledge, pp.٣٩٦.
- Rose, Peter.S & Marquis, Milton. (٢٠٠٨) Money and Capital Markets, McGraw Hill, ١٠th Edition. P١٢١.
- Seddighi and Lawler,(٢٠٠٠), Econometrics: practical
- Stock and Watson,(١٩٨٩), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.٣٥١-٤٠٩, mit press national Bureau of economic research .
- Trujillo- Ponce, A. (٢٠١٣). What Determs of the Profitability of Banks? Evidence from Span, Accounting & Finance, Vol. ٥٣, No. ٢, P. ٥٦١-٥٨٦.
- Walsh, Carl E. (٢٠٠٠). Monetary Theory and Policy, Massachusetts Institute of Technology, Second Printing.
- Wiles (١٩٧٣). Cost Inflation and the State of Economic Theory, Economic Journal, Vol. ٤, No. ٨, p. ٢٨٧-٣٨٨.